جغرافية المشكلات الإجتماعية

أ.د. مضر خليل العمر
د. محمد احمد عقلة المومني

أ. د. مضر خليل العمر و د. محمد أحمد عقلة المومني

جغرافية المشكلات الاجتماعية

الطبعة الاولى

جميع الحقوق محفوظة

الناشر

دار الكندي للنشر والتوزيع

اربد - الاردن

تلفاكس ٧٢٤٤٣٢٣ ص .ب ٨٩٣

تصميم الغلاف: الفنان علي الحموري

رقم الايداع لدى دائرة المطبوعات والنشر: (١٩٩٩/٨/١٠٠٦)

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٩٩٩/٨/١٤٢٤)

رقم التصنيف: ٣٦١.١٩١

المؤلف ومن هو في حكمه: أ. د. مضر خليل العمر و د. محمد أحمد عقلة المومني

عنوان الكتاب: جغرافية المشكلات الاجتماعية

الموضوع الرئيسي: ١- العلوم الاجتماعية

٢- المشكلات الاجتماعية

بيانات النشر: اربد - دار الكندي للنشر

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مدخل : التعريف بالجغرافيا الإجتماعية	**١٣-٢٣**
١- المقدمة	
٢- تعريف الجغرافيا الإجتماعية	
٣- مجال الجغرافيا الإجتماعية	
٤- الجغرافيا الإجتماعية وعلم الإجتماع	
م ١ : التنظيم المكاني للمشكلات الإجتماعية	**٢٤-٣٠**
١- المقدمة	
٢- نموذج لتنظيم مكاني- إجتماعي	
م ٢ : تحديد الأنماط الإجتماعية مكانيا	**٣١-٣٧**
١- المقدمة	
٢- المؤشرات الإجتماعية المكانية	
م ٣ : التخطيط الإجتماعي	**٣٨-٤٦**
١- المقدمة	
٢- تعريف التخطيط الإجتماعي	
٣- طبيعة التخطيط الإجتماعي	
٤- موضوعات التخطيط الإجتماعي	
٥- المخطط الإجتماعي	
٦- التخطيط الإجتماعي والدول النامية	
م ٤ : جغرافية التنمية الإجتماعي	**٤٧-٥٨**
١- المقدمة	
٢- أنواع المناطق الإجتماعية	

الموضوع	الصفحة
١- ٢ المناطق المحرومة	
٢-٢ المناطق السكنية الجديدة	
٣- التنمية الإجتماعية	
٤- ستراتيجيات مخططوا التنمية	
٥- الجغرافيا والتنمية الإجتماعية	
م٥ : الجغرافيا والسياسة المكانية	**٥٩-٦٣**
م٦ : الجغرافيا والسياسة الإجتماعية	**٦٤-٦٨**
الفصل الثاني : مناهج الدراسة في الجغرافيا الإجتماعية	
م١ : منهج دراسة الرفاه الإجتماعي	**٧٠-٨١**
١- المقدمة	
٢- مستوى المعيشة ومعاييره	
٣- التباين المكاني للرفاه	
١-٣) التباين الدولي في الرفاه الإجتماعي	
٢-٣) التباين الإقليمي في الرفاه الإجتماعي	
٣-٣) التباين الحضري في الرفاه الإجتماعي	
٤- ٣) التباين المحلي في الرفاه الإجتماعي	
٤- مراحل درسة الرفاه الإجتماعي	
م ٢ : المنهج البيئي	**٨٢-٨٤**
١- المقدمة	
٢- المدينة كوحدة بيئية	
م٣ : منهج دراسة المجموعة الإجتماعية	**٨٥-٩٢**
١- المقدمة	

الموضوع	الصفحة
٢- أنواع المجاميع الإجتماعية	
٣- العوامل المؤثرة على المجموعة	
م ٤ : المنهج السلوكي	**٩٣-٩٦**
١- المقدمة	
٢- سمات المنهج السلوكي	
الفصل الثالث : التركيب الإجتماعي للمدينة	
م١ : التركيب الإجتماعي لسكان المدينة	**٩٨-١٠٨**
١- المقدمة	
٢- المنهج الجغرافي	
٣- عناصر التركيب الإجتماعي	
١-٣) الموجود السكني	
٢-٣) سكان المدينة	
٣-٣) الحيز المكاني	
٤- مفاهيم التركيب الإجتماعي	
١-٤) الحالة الإجتماعية الإقتصادية	
٢-٤) دورة حياة العائلة	
٣-٤) دورة حياة المحلة السكنية	
م٢ : مناطق إجتماعية في المدينة	**١٠٩-١١٨**
١- المقدمة	
٢- المنطقة الطبيعية	
٣- المنطقة الإجتماعية	
٤- القري الحضرية	
٥- الغابات الحضرية	

الموضوع	الصفحة
م ٣ : الواقع السكني في المناطق الإجتماعية ١- المقدمة ٢- أثر المنطقة السكنية ٣- تحليل التباين السكني ١-٣) التحليل على المستوى الواسع ٢-٣) التحليل على المستوى التفصيلي الدقيق	**١١٨-١٢٣**
م٤ : مناطق المشاكل في المدينة ١- المقدمة ٢- المؤشرات الإجتماعية الحضرية ١-٢) المؤشرات الذاتية ٢-٢) المؤشرات التراكمية ٣- نموذج لحالة دراسية	**١٢٤-١٣٥**
م٥ : المعاني الإجتماعية للمكان ١- المقدمة ٢- تعدد معاني المكان ٣- المحلة وسلوك ساكنيها ٤- الإدراك الذاتي للمناطق الإجتماعية	**١٣٦-١٤٦**
م٦ : نوعية الحياة في المدينة ١- المقدمة ٢- العوامل المؤثرة على نوعية الحياة ١-٢) حجم المدينة ٢-٢) الإزدحام الحضري ٣-٢) الحضارات الفرعية	**١٤٧-١٦١**

الموضوع	الصفحة
٤-٢) سهولة الوصول	
٣- قياس نوعية الحياة	
١-٣) التباين في المؤشرات الموضوعية	
٢-٣) التباين في المؤشرات الذاتية	
الفصل الرابع: الأبعاد المكانية لمشكلات إجتماعية	
م ١ : مشكلة اللامساواة الإجتماعية	**١٦٣-١٧٣**
١- المقدمة	
٢- عناصر اللامساواة الإجتماعية	
١-٢) التغذية	
٢-٢) المأوى	
٣-٢) الصحة	
٤-٢) التعليم	
٥-٢) الأمان	
٦-٢) الإستقرارية	
٧-٢) البيئة العمرانية	
٨-٢) فائض الدخل	
٩-٢) الترويح عن النفس	
٣- قياس اللامساواة الإجتماعية	
٤- أسباب اللامساواة الإجتماعية	
٥- البعد المكاني للامساواة	
م٢ : مشكلة الفقر	**١٧٤-١٨٠**
١- المقدمة	
٢- أبعاد الفقر	

الموضوع	الصفحة
٣- أسباب مشكلة الفقر	
٤- التباين المكاني لمشكلة الفقر	
٥- السياسات العلاجية لمشكلة الفقر	
م٣ : مشكلة الإنحراف والجريمة	**١٨١-٢٠٠**
١- المقدمة	
٢- التحليل الجغرافي للإنحراف والجريمة	
١-٢) تطور دراسات الجريمة جغرافيا	
٢-٢) التحليل الشمولي للجريمة	
٣-٢) بعض معطيات التحليل الجغرافي	
٣- تحليل جغرافي على مستوى العراق	
١-٣) متغيرات الدراسة	
٢-٣) المؤشرات التفسيرية	
٣-٣) مناقشة فرضيات البحث	
٤- تحليل الجريمة على مستوى المدينة	
م٤ : مشكلة الخدمات الصحية	**٢٠١-٢٢١**
١- المقدمة	
٢- خصائص البيانات الصحية	
٣- الجغرافي والمشكلات الصحية	
١-٣) الأنماط المكانية للأمراض والوفيات	
٢-٣) البيئة والمشكلات الصحية	
١-٢-٣) البيئة الطبيعية والمشكلات الصحية	
٢-٢-٣) البيئة العمرانية والمشكلات الصحية	
٣-٢-٣) البيئة الإجتماعية والمشكلات الصحية	
٤-٢-٣) الأسباب البيئية للمشكلات الصحية	

الموضوع	الصفحة
٣-٣) نظام الرعاية والخدمات الصحية	
١-٣-٣) تحليل نظام الرعاية والخدمات الصحية	
٢-٣-٣) الإنتفاع من المرافق الطبية	
م٥ : مشكلة الرفاه الإجتماعي في الوطن العربي	**٢٢٢-٢٣٠**
١- المقدمة	
٢- طريقة التحليل	
٣- العلاقة بين مؤشرات الرفاه الإجتماعي	
١-٣) المؤشرات الإقتصادية	
٢-٣) المؤشرات الصحية	
٣-٣) المؤشرات الحضارية	
٤-٣) المؤشرات السكانية	
٤- أقاليم الرفاه الإجتماعي في الوطن العربي	
١-٤) إقليم الدخل الفردي المرتفع	
٢-٤) إقليم الدخل الفردي المتوسط	
٣-٤) إقليم الدخل الفردي المنخفض	
٥- الخلاصة	**٢٣٠-٢٣١**
٦- المصادر	**٢٣١-٢٤٤**

المقدمة

لقد أثر التقدم التقني على حياة الإنسان حيث شمل جوانب الحياة المختلفة. وبتسارع التطور التقني تزداد حركة الإنسان، في جميع الإتجاهات. فالإزدهار الإقتصادي راجع إلى تطور تقنيات الإنتاج، والرقي العلمي سببه تطور التقنيات التحليلية وتوفر تسهيلات البحث والدراسة. والإثنان مدينان بالكثير لتقنيات النقل والإتصالات وتقدمهما. وكل واحدة من هذه التطورات لها تأثيرها، منفردة ومتفاعلة مع الأخريات، على حركة المجتمع وتغيير مواقع الأفراد والمجموعات فيه وتبدل في قيمه وأعرافه بمحصلتها النهائية.

تهتم العلوم المختلفة بالمجتمع والتغيرات التي تطرأ عليه وأسبابها. ولما كانت حركة المجتمع دائمية بدون توقف نتيجة حيويته ونشاطه، وإن هذه الحركة تتسارع مع الأيام لذا فإن إفرازاتها تزداد، كذلك مفاجأتها. ووطننا العربي يعاني من تبدلات إجتماعية وحركة غير منضبطة.

الجغرافيا تدرس الإنسان ونشاطه ضمن البيئة التي يعيش فيها وينشط. فحركة الإنسان والمجموعة والمجتمع من صلب إهتمامها. هدف الجغرافيا إدراك هذه الحركة وتفسير أبعادها المكانية من خلال الإجابة عن التساؤلات التقليدية: أين، كيف ولماذا؟ ولكي يكون نشاط الجغرافي ذي فائدة فقد إهتم الجغرافيون بدراسة المشكلات التي تنجم عن حركة المجتمع وتطوره.

الكتاب الذي بين يديك، أيها القاريء الكريم، معني بإبراز الأبعاد المكانية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع. الصورة المقدمة عن المجتمع الغربي، كدعوة صارخة لدراسة مجتمعنا العربي الذي يئن تحت وطأة مشاكل لا حصر لها، طلب مخلص للإنتباه إلى النتائج الإجتماعية للتنمية الإقتصادية ونقل التقنيات وتقليد حضارة الغرب والإنبهار.

يضم الكتاب مدخلاً تعريفيا بالجغرافيا الإجتماعية، وأربعة فصول، (الأول) يؤشر الصلة بين الجغرافيا والسياسة الإجتماعية للدولة، ويقدم الفصل الثاني صورة عن مناهج البحث المتبعة عند دراسة المشكلات الإجتماعية. ولما كانت المدينة هي البودقة التي تصهر الإنسان وتغير سلوكه وقيمة لذا خصص الفصل

الثالث لدراسة جوانب من التركيب الإجتماعي للبيئة التي صنعها الإنسان لنفسه، بيئة مليئة بالمشكلات والمخاطر. وفي الفصل الرابع سلط الضوء على الأبعاد المكانية لمشكلات إجتماعية محددة، هي اللامساواة الإجتماعية، الفقر، إنحراف الشباب والجريمة، الخدمات الصحية والرفاه الإجتماعي.

يأمل الباحثان أن يكون هذا المؤلف ذي فائدة للجميع، وأن يكون دافعا للجغرافيين لسبر أغوار مجتمعهم دون الوقوف على التل. والكتاب في الوقت عينه، دعوة للمسؤلين للإنتباه إلى الأبعاد المكانية للتنمية الإقتصادية وحركة التحضر ومعالجتها على هذا الأساس، والله ولي التوفيق.

المؤلفان

مدخل: التعريف بالجغرافية الإجتماعية

١ – المقدمة

يرجع إهتمام الإنسان بالبيئة الإجتماعية إلى بدايات حياته وإهتمامه بإكتشاف المناطق المحيطة ومعرفة أحوال ساكنيها تعمق الإهتمام مع تطور الحضارة الإنسانية عبر العصور.

فالجغرافيون العرب قد ذكروا الصفات الإجتماعية للسكان كما وصفوا العمران والمباني للبلدان. وقد فسر إبن خلدون التأريخ في ضوء تطور الأوضاع الإقتصادية للمجتمع بعد أن قسمه إلى مجتمعين: بدو وحضر، بعبارة أدق، تمثلت الجغرافيا عند العرب بدراسة المعطيات الإجتماعية والإقتصادية للبلدان (شوكة، ١٩٩٠).

وفي عصر النهضة الأوربية كان التركيز على العلاقة بين الإنسان والبيئة مع التأكيد على أثر البيئة على تكوين الإنسان النفسي والفكري (الحتم الجغرافGEOgraphical delrminism). إنعكست هذه النظرة بشكل أو بآخر على أفكار كانت Kant الذي عد الجغرافيا كسجل للظاهرات التي تتوالى على سطح الأرض سواء أكانت طبيعة أم بشرية. وقال رتر Ritter بان الجغرافيا هي دراسة العوامل الإجتماعية وعلاقتها بالعوامل البشرية الأخرى وبالأرض. وقد ركز راتزل Ratzel على العوامل العنصرية والسياسية والإجتماعية عند وصفه الأقاليم الجغرافية. وقالت إلين سمبلEllen Semple بأن الإنسان إبن البيئة التي تطعمه وتوجه أفكاره وتضع الصعاب في طريقه. تؤكد جميع هذه الأفكار على أهمية البيئة الإجتماعية وأثرها على الإنسان و سلوكه ونشاطه.

بظهور الأفكار الرافضة للحتم الجغرافي (الإمكانية Possiblism) درست الجماعات البشرية وعلاقتها بالمسرح الجغرافي الذي تقيم عليه. لهذا السبب عد ديمانجو Demangeon الجغرافيا البشرية دراسة المجموعات البشرية والمجتمعات وعلاقتها بالبيئة الطبيعية. وكان باران Barran أكثر دقة عندما قال أن الجغرافيا هي دراسة البيئة البشرية Human Ecology (فريمان، بدون تاريخ). نستخلص من هذا، لم يكن هناك تمييز بين جوانب الجغرافية (الطبيعية والبشرية)، وتمثل الجانب

البشري بالمجال الإجتماعي. وقد اعتمدت هذه النظرة المدرسة الفرنسية وإتضح أثرها عندما جرت مناقشات لاستبدال إسم الجغرافيا البشرية .Human Geog بالجغرافيا الإجتماعية Social Geography. وجاء رواد منهج الرفاه الإجتماعي Social welfare في الجغرافيا البشرية. هذه بدايات تكون الجغرافيا الإجتماعية مما دفع البعض للقول بأنها تضم أربعة فروع هي:

(١) توزيع السكان، (٢) توزيع العمران الريفي وأشكاله، (٣) جغرافية المدن والبلدان و (٤) توزيع الجماعات البشرية ونظم حياتها في بيئاتها. أي، الجغرافية البشرية بأهم فروعها.

يرجع تطور المنظور الإجتماعي في الجغرافيا إلى تطور الجغرافيا ذاتها. فالجغرافيا كانت وحدة متكاملة (طبيعية وبشرية)، وبيروز التخصصات الجغرافية الحديثة نسبيا بدأ التمييز والفصل بين المحورين الرئيسيين: الطبيعي و البشري، وبدأت عملية التحزب للتخصص العلمي الدقيق بعيدا عن الشمولية التي عرفت بها الجغرافيا. نتج عن هذا التعصب للتخصص الميل إلى إيجاد تفرعات دقيقة جديدة وتوسيعها وإيجاد مناهج بحثية عديدة مستمدة من العلوم الأخرى، فبرز المنهج الإجتماعي في الجغرافيا البشرية عامة وجغرافية المدن خاصة. وتطور هذا المنهج بعد أن وجد له مجالاً محدداً للتخصص وتثبتت أقدامه كفرع منهجي مستقل.

منذ أواخر ستينات هذا القرن والجامعيون منهمكون في إعادة إكتشاف المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها مجتمعاتهم. وقد إنصب الإهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية حينها على أثر حرب فيتنام ومشكلات الفقر والجنوح والجريمة. وفي دول أخرى تركز الإهتمام على تباين المستوى المعيشي وسوء توزيع الخدمات والمنافع العامة بين أفراد المجتمع، إضافة إلى دراسة المشكلات البيئية الأخرى.

كان هدف الباحثين إبراز تخصصاتهم العلمية وإعطائها أهمية من خلال دراسة مشاكل الحياة اليومية، المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتواجه الدوله وتتطلب معالجتها مساهمة واسعة وكبيرة من لدن كل المعنيين بالمجتمع ورفاهه وإستقراره وتقدمه. لقد نظر البعض إلى هذه المساهمات العلمية الموجهة كثورة

في تحمل المسؤلية الإجتماعية Revolution of Social Responsibility. وقد عدها البعض الآخر مساهمة غير مباشرة من الجامعيين في صناعة القرارات ورسم السياسات الإجتماعية للدولة من خلال البحوث والدراسات التطبيقية Applied المقدمة للمسؤلين والجهات المعنية لإتخاذ القرارت المناسبة على أسس علمية تكون أكثر خدمة ونفعا للمجتمع وتعزز هيبة الدولة وإجراءاتها.

ونظر البعض الآخر لها كتقويم علمي منهجي لسياسة الدولة وإصلاح للنظم الإدارية والإجرائية بهدف إعادة التوزيع المكاني للخدمات والمنافع العامة بما يضمن مصلحة المجموع، وحماية المجاميع الأكثر تضررا في المجتمع بصورة خاصة.

على الرغم من أن الجغرافيين قد إهتموا بدراسة التركيب الإجتماعي وتوزيعه المكاني منذ عشرينيات هذا القرن من خلال التركيز على دراسة بيئة المدينة (إيكولوجيتها) ورسم حدود مناطقها الإجتماعية تحديد مناطق المشاكل فيها، إلا أن إهتمامهم هذا لم يتوضح ويتنامى إلاخلال عقد السبعينات وكأنهم قد إكتشفوا عاملا جديدا يضاف إلى العوامل الإقتصادية والسياسية التي تؤطر وتشكل الأنماط المكانية في المدينة. لقد إكتشف الجغرافيون أخيراً أثر العامل الإجتماعي على تنظيم المدينة وتشكيل نظمها Systems الداخلية. لهذا السبب فقد توجهت الدراسات الجغرافية الحديثة نحو دراسة المشكلات الإجتماعية وتقويم خدمات الدولة وسياساتها الداخلية (الإجتماعية).

مما تقدم، نستخلص أن الجغرافيا الإجتماعية كمنهج قديم قدم الجغرافيا، وكفرع تخصص دقيق حديث التكوين، وقد كان التركيز فيه أول الأمر على دراسة الخصائص التفصيلية للسكان (الديموغرافيا). لهذا السبب دُرِسَتْ الجغرافيا الإجتماعية أصلاً ضمن حقل واسع عام هو الجغرافيا البشرية دون تأشير معالمها التخصصية الدقيقة.

بعد هذه المرحلة الأولية توجه الجغرافيون لدراسة مستويات الرفاه الإجتماعي والأنماط المكانية التي تشكلها المجاميع الإجتماعية، وبعد ذلك تعمقوا في دراسة المعالجات Processes التي تؤدي إلى تكوين هذه الأنماط وتؤثر عليها. من هنا برزت معالم التخصص الجديد وتشكل فرع جغرافي آخر.

٢- تعريف الجغرافيا الإجتماعية

لما كانت الجغرافيا، كعلم، يدرس الإنسان والطبيعة والعلاقة بينهما، وهما محور جميع العلوم لذا بديهي أن تشترك الجغرافيا مع العديد من حقول المعرفه الأخرى في الكثير من الإهتمامات والتداخلات البحثية مما جعلها تبدو (غير واضحة المعالم والحدود) عند الكثيرين، بما فيهم بعض الجغرافيين (عن سوء فهم لها أو أكثر أو إندفاع نحو الجديد والإبتعاد عن الأصل).

تتداخل مجالات إهتمام الجغرافيا مع علوم الأرض(الجيولوجيا)، التأريخ، الإقتصاد، الأجناس، الإجتماع، السياسية، التخطيط وغيرها. وقد أدى هذا التداخل الواسع مع علوم مختلفة إلى صعوبة إضافة الجغرافيا، تحديدا، إلى أحد فروع العلوم الرئيسية: علوم الأرض، العلوم الإنسانية، العلوم الإجتماعية، وتكون المشكلة أكثر حدة مع فروع الجغرافيا الحديثة التي لم تتوضح معالمها وحدودها بعد، مثل الجغرافيا الإجتماعية. بديهي هنا أن يكون التدخل والإشتراك في الإهتمامات والمجالات مع علم الإجتماع (في مختلف تخصصاته الدقيقة)، وأن تكون نظريات وإفتراضات الفرع الجديد مشتقة من نظريات علم الإجتماع، إضافة إلى نظريات التحليل المكاني والنظريات الجغرافية. ولما كان هذا "الفرع" غضاً لم يتبلور شكله ومضمونه بعد لذا فقد تباينت تعريفات رواده له وإختلف جغرافيو المجتمع Social Geographers حول وضع تعريف موحد له.
تعكس التعاريف إهتمامات واضعيها وخلفياتهم العلمية وتوجهاتهم المستقبلية في البحث والتقصي. إنها تمثل تصور كل منهم لمضمون الفرع الجديد ومجالة والمرحلة الزمنية من تطوره. يعرف واتسن الجغرافيا الإجتماعية بأنها تحديد الأقاليم الموجودة على سطح الأرض إستنادا على الإشتراك في ظاهرة إجتماعية معينة(Watson 1957). ركز واتسن على الأنماط المكانية Spatial Patterns، التوزيع الجغرافي للظواهر الإجتماعية كمعيار لتحديد الإقاليم الجغرافية. إنها الخطوة الأولى لرسم حدود مناطق المشاكل والتي تُعتمد لتحليل العلاقات المكانية المفسرة للأنماط وتباييناتها الزمنية والمكانية. وقد عرفها باهل بأنها تدرس الأنماط والمعالجات Processes التي تساعد في فهم السكان المعرفين إجتماعيا في مواقعهم المكانية (Pah11965). أخذ باهل منحنى علم الإجتماع حيث إعتمد الموقع المكاني

كجزء من هيكل التحليل وليس كمحور أساسي له، وهذه نقطة الإختلاف بينه وبين واتسون. فالهدف عند باهل هو فهم المجاميع الإجتماعية مكانيا، أما بوتيمر فقد نظرت للجغرافيا الإجتماعية كدراسة للأنماط المكانية والعلاقات الوظيفية للمجاميع الإجتماعية ضمن بيئتها الإجتماعية، ودراسة التركيب الداخلي والخارجي للعلاقات في مواقع عقد nodes النشاطات الإجتماعية وإيضاح مختلف قنوات الإتصالات الإجتماعية (Buttimer 1968). في هذا التعرف ظهر التركيز على الأقاليم الوظيفية Functional Regions من خلال التأكيد على العلاقات الوظيفية كما تم الإهتمام بدراسة المجاميع الإجتماعية كمحور للتصنيف الإقليمي. يوجه هذا التعريف الإنتباه إلى ضرورة تحديد معنى البيئة (أقاليم الأمان، مثلاً) بالنسبة للمجاميع الإجتماعية المختلفة.

يرى أيليز الجغرافيا الإجتماعية كتحليل للأنماط والمعالجات الإجتماعية الناتجة عن توزيع المصادر النادرة وتباين إمكانات الوصول إليها و الحصول عليها (Eyles 1974).لقد ربط إيليز بين العامل الإقتصادي و التنظيم الإداري لإستثمار المصادر وفسر التباينات الإجتماعية على هذا الأساس. بالمقابل يعتقد جونز بأنها كفهم للأنماط الناجمة عن إستخدام المجاميع الإجتماعية للحيز Space كما يروه، واستيعاب للمعالجات التي شكلت هذه الأنماط وتعمل على تغييرها (Jones 1975). تركيز جونز منصب على الإدراك الذاتي للحيز والتعامل معه على أساس هذا الإستيعاب والإدراك. الإختلاف الآخر بين الأخيرين مرده إلى أن جونز قد ركز على المجموعة الإجتماعية وإدراكها واستثمارها للحيز الذي تعيش فيه وتنشط، بينما إهتم إيليز بالمعالجات الإجتماعية- المكانية الناتجة عن ندرة المصادر وسوء توزيعها: السلع والخدمات والمنافع العامة والتسهيلات الضرورية الأخرى. يرفض واتسن أن تكون الجغرافيا علم التوزيعات وذلك لأنها ستفقد قيمتها كعلم، لذلك ليست الجغرافيا الإجتماعية في نظره مجرد الإطار المكاني لعلم الإجتماع.

وهي ليست دراسة منهجية للمجتمع ونسبته إلى البيئة. إنها تحليلٌ لأسباب الإختلاف الإجتماعي وعلاقتها بالعوامل الجغرافية الأخرى. بهذا المعنى، لا تهمل الجغرافيا الإجتماعية المعالجات الإجتماعية ولكنها ليست موضوعها أو

محورها الأساسي. فالجغرافيا الإجتماعية تدرس المجتمع في الإقليم وتمزج بين "الوظيفة" و "الشكل الإجتماعي" لتؤشر حدود الإقليم الوظيفية. بعبارة أدق، التعرف على الأقاليم المختلفة على سطح الأرض تبعا لمجموعة مترابطة من الظاهرات الإجتماعية التي تنسب إلى البيئة (ذات علاقة بالبيئة). تمثل عملية التعرف هذه هدفا ووسيلة في الوقت ذاته. هدفا في المراحل الأولى للإستكشاف ودراسة المجتمع جغرافيا، ووسيلة في الدراسات التتبعية أو لرسم سياسات إجتماعية علاجية وقائية.

من هذا العرض الموجز لبعض التعاريف نستدل على أن الجغرافيا الإجتماعية هي إمتداد جغرافي يربط مكانيا المعطيات والمشكلات الإجتماعية لتفسيرها في ضواء البيئة المكانية التي حدثت فيها. بمعنى آخر، تكملة "النقص" الحاصل عند دراسة المشكلات الإجتماعية بإهمال أثر "المكان" على المشكلة أو الظاهرة قيد الدرس. إنها لاتكتفي بدراسة التوزيع الجغرافي (المكاني) للظواهر و المشكلات الإجتماعية (الأنماط المكانية)، بل تحلل علاقاتها المكانية (المعالجات) وتؤشر مساراتها زمنيا ومكانيا.

٣- مجال الجغرافيا الإجتماعية

تدرس الجغرافيا الإجتماعية أربعة موضوعات Themes أساسية هي:-

١) الأنماط Patterns، يبحث العلماء وكخطوة أولى في معظم بحوثهم عن تراتب البيانات وتشذيبها قصد إستشفاف الأنماط التي تحتويها.

والأنماط المكانية هي التوزيع الجغرافي للظاهرة قيد الدرس، والتوزيع المكاني لأية ظاهرة ليس أزليا، بل إنه نتج عن عوامل ساعدت على تشكيل النمط وتؤثر عليه. وهذه العوامل قد لاتزال تعمل وتؤثر على هذا التوزيع، وقد تظهر عوامل جديدة ويتناقص دور عوامل كانت فاعلة في ظرف زمني معين. فدراسة الأنماط مرحلة "وصفية" ضرورية للتحليل المعمق اللاحق.

٢) المعالجات Processes التفسيرية لظهور الأنماط التي قد تم تأشيرها في البيانات. فالباحث الذي أشر درجة تركز مجموعة إجتماعية معينة أو ظاهرة محددة أو مشكلة مستعصية في مكان ما عليه أن يتحرى الأسباب التي أدت إلى التركز في هذا المكان دون غيره من الأماكن الأخرى.

٣) حل مشكلة Problem Solving، من المفيد تحديد المشاكل الإجتماعية وتحليل أسباب توزيعها المكاني وتقيمها قصد التخطيط لمعالجتها. فقد يبحث الجغرافي في مشكلة تركز العاطلين أو المنازل الآيلة إلى السقوط Slums أو إرتفاع الكثافة السكنية فوق المسموح به أو إرتفاع نسبة حالات الإجرام في مناطق معينة. تصب هذه الدراسات في صلب سياسة الدولة لتكون الأساس العلمي لوضع برامج علاجية ووقائية لحل هذه المشكلات.

٤) الحيز Space، كفرع من فروع الجغرافيا العديدة طبيعي أن تهتم الجغرافيا الإجتماعية بالحيز وتنظيمه وتفاعل الناس معه. فالجغرافي يروم معرفة معاني الحيز عند مختلف المجاميع الإجتماعية والكيفية التي يؤثر فيها هذا المعنى (الإستيعاب والإدراك المكاني) على نشاطات هذه المجاميع في بيئاتها. بعبارة أدق، كيف تستوعب وتدرك المجموعة البيئية المحيطة بها وكيف تتفاعل معها وأثر هذا على سلوكياتها وحركتها المكانية. وقد يعبر عن هذا الإستيعاب ب: "المنظور الإنساني للمكان والقيمة الذاتية التي يعطيها الفرد والمجموعة للمكان" (Jones & Eyles 1979). في الواقع، إن كل "مجال" أو "موضوعة" من هذه المجلات مرتبط بالموضوعات الأخرى. فدراسة المشاكل الإجتماعية تتطلب معرفة التركيب الإجتماعي - المكاني (الأنماط) وتستوجب تحليل الأسباب (المعالجات) التي شكلت الأنماط وأظهرت المشاكل المصاحبة لها. ومن هذه الأسباب أيضا، والناجمة عنها في الوقت ذاته، تقييم الأفراد والمجاميع الإجتماعية ونظرتهم للبيئات التي يعيشون فيها وينشطون. إن الفصل بين الأنماط والمعالجات وإدارك الحيز أمر تتطلبه الدراسة والتحليل فقط.

يعتقد لابلاش بأن شخصية الإقليم ناتجة عن الطريقة التي يستثمر بها المجتمع المصادر المتوافرة فيه وكيفية إستجابته للبيئة وتنظيمه لنفسه فيها. إنها نتيجة حضارة المجتمع نفسه، وقد تأثر بهذا الرأي Fleure وقال بأن الجغرافيا والتأريخ والإنثروبولوجيا تشكل مع بعضها علما متداخلاً ولهذا من الضروري دراسة الإنسان في مجتمعه. وقد أيد هذا الرأي العديد من المفكرين والباحثين في هذه الإختصاصات. وقد دعى بعضهم إلى دراسة "جغرافية حضارة الإنسان

المحلية" ، التي عرفها(Sauer,1962) بأنها تحويل الظهير Landscape الطبيعي للأرض إلى ظهير حضاري (فريمان- بدون تاريخ). ومن الضروري التنويه هنا أن "جغرافية الحضارة تهتم بأعمال الإنسان وليس الإنسان ذاته، وهذا هو فرقها عن الجغرافية الإجتماعية المهتمة بالإنسان ومجتمعه.

يركز الجغرافيون على دراسة المدينة وساكنيها مع إهتمام متزايد بمعرفة وتحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة. المدينة ظاهرة بشرية وبيئة صنعها الإنسان Man made environment بنفسه، لهذا تتطلب دراسة أية مجموعة بشرية في المدينة النظر إلى البيئة التي تعيش فيها هذه المجموعة وتنشط، لقد ساعدت أفكار مدرسة شيكاغو البيئية في ظهور نظرية برجس بدوائرها المتراكزة. وصبغت الأفكار الحتمية لهذه المدرسة النظرية وعدت نطاقاتها حتمية نتيجة قوى إقتصادية تتنافس على الوصول إلى مركز المدينة. وقد ظهرت ردود أفعال عديدة ضد هذا النهج في التفكير و تفسير الظواهر البشرية. فعلى سبيل المثال لا الحصر أرجع فيري خصائص بعض المناطق في المدينة إلى القيم الإجتماعية التي وضعها الناس لها أو عليها وليس بسبب القوى الإقتصادية. وقد ساعد النهج الجديد على التأكيد على المعاني الحضارية للحيز الجغرافي. وهذا ما أكدته الدراسات الحديثة الخاصة بادراك البيئة والصورة الذهنية التي يمتلكها الفرد عن المحلة والمدينة (الخارطة الذهنية عن الحي السكني والمدينة). ولا يمكن القول بأن تصرف الفرد ناتج عن تصوره الشخصي وإدراكه الذاتي للحيز وحده إذ أن هناك مقيدات ومحددات لهذا مثل الدخل-In come الشخصي، العرق Race واللون (في المجتمعات الغربية)، وهناك تباين في الحرية الشخصية بين المجاميع الإجتماعية ضمن المجتمع الواحد. دفعت هذه النظرة جغرافي المجتمع إلى التعامل مع المناطق السكنية الخاصة بالفقراء، وتلك متدنية العمران ومناطق تركز الفقراء والمحرومين كعناصر مكانية لها دورها في نظام الحياة الإجتماعية للمدينة.

لقد توجه إهتمام الجغرافيون تدريجيا نحو نشاطات المجاميع الإجتماعية وبحثوا عن المعالجات التي تشكل أنماطها. لقد أصبح كل عنصر من عناصر الخبرة الإجتماعية ذي مضامين مكانية ولهذا تنتج عنه أنماطا تستحق الإهتمام والبحث.

٤- الجغرافيا الإجتماعية وعلم الإجتماع

يعود التداخل الكبير بين الجغرافيا الإجتماعية وفروع علم الإجتماع لدراستهما ذات المسائل وإعتمادهما المصطلحات ذاتها تقريبا. ولكي تبقى "الحدود" واضحة بين العلمين لابد من تحديد نقاط الإختلاف بينهما، وما عدا ذلك سيكون مجالاً مشتركا بينهما.

يهتم علماء الإجتماع بدراسة المعالجات الإجتماعية دون النظر إلى الأنماط وتباينها زمنيا ومكانيا. وعند دراستهم الظواهر الإجتماعية في الإقليم فإنهم يركزون على المعالجات الإجتماعية التي تتصل بتطور الحياة الإجتماعية في ذلك الإقليم وليس من أجل تحديد شخصيته كما يفعل الجغرافيون. يركز علماء الإجتماع على التفاعل والتكوين الإجتماعي باعتباره أساس تحديد المنطقة. إن هدفهم فهم المجتمع وليس البصمات التي يتركها المجتمع على المكان.

الفرق بين الجغرافيا الإجتماعية وعلم البيئة الإجتماعية راجع إلى أن الجغرافيا تهتم بتأثير البيئة على الإنسان كوسيلة لفهم التباينات المكانية المحلية والإقليمية. يتعامل الجغرافي مع قطبي المغناطيس: الإنسان والأرض والتفاعل الداينمي بينهما، بينما يتعامل علماء الإجتماع مع التكوين الإجتماعي دون الإهتمام بطرف المعادلة الثاني. بعبارة أخرى، تركز الجغرافيا على التفاعل المكاني (التفاعل المحلي في الإقليم) بينما يهتم علم الإجتماع بالتفاعل في الحياة (التفاعل في المجتمع). بتركيز الجغرافي على دراسة الأقاليم بدلاً من المجتمعات بحد ذاتها إنما يسلط الضوء على العوامل الإجتماعية ضمن مجموعة العوامل الأخرى الأكبر التي يتأثر بها مجتمع الدراسة والتي تعطي المنطقة شخصيتها وسماتها المميزة. فالجغرافيا الإجتماعية لها هدف أكبر من توزيع الأنظمة الإجتماعية على الخرائط، إنها تحلل الكيفية التي تختلف فيها الأنظمة الإجتماعية عن بعضها في مختلف أرجاء المعمورة وعلاقة ذلك مع عدد كبير من العوامل الأخرى.

الفصل الأول

الجغرافيا والسياسة الاجتماعية

المبحث الأول
التنظيم المكاني للمشكلات الإجتماعية

١ – المقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية توجهت الدول المتقدمة نحو تنظيم أوضاعها الداخلية (إقتصاديا وإجتماعيا) باعتماد التخطيط أسلوبا. وقد توجهت الأنظار أول الأمر نحو المناطق التي تضررت جراء الحرب أو نتيجة التبدلات التي حصلت في تقنيات الإنتاج. وقد صنفت الوحدات الإدارية إلى أقاليم تتراتب حسب درجة الضرر أو الحاجة إلى إتخاذ إجراء، وأطلقت عليها تسميات مختلفة: أقاليم داكنة، رمادية، بيضاء.

إن فكرة التمييز الإيجابي Positive Discrimination لصالح الأقاليم المتضررة نقلت سياسة الدولة من الحالة المركزية إلى اللامركزية وأعطت الجغرافيين فرصة لا تعوض لأن يدلوا بدلوهم في الدراسات الميدانية وتقديم خبرتهم في التصنيف المكاني والإقليمي. وعلى إختلاف المذاهب والفلسفات السياسية للدول لاقت فكرة التمييز الإيجابي قبولاً كبيرا وإنتشارا واسعا لأسباب عديدة منها:-

١- صعوبة نقل العمال والصناعات من إقليم إلى آخر، لذا يجب أن يكون العلاج موضعيا قدر الإمكان.
٢- رغبة الدول في توفير فرص متكافئة للعمل والتقدم وتحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم والمناطق على عموم التراب الوطني.
٣- حاجة الدولة إلى إيجاد آلية عمل تنظم وتسيطر على التضخم النقدي ومستويات العمالة (والبطالة) في عموم أرجاء البلاد.
٤- الرغبة في الإستثمار الكامل للمصادر البشرية والطبيعية في البلاد و المتوفر من بُنى إرتكازية infrastructure فيها: طرق، مدارس، مصانع.
٥- تخلف بعض المناطق أو الأقاليم إقتصاديا أو تنمويا لا يسبب أوجاعاً إقتصادية فقط بل يثير مشاكل إجتماعية وسياسية تتجنبها الحكومات.
٦- بالتنمية المتوازنة بين الأقاليم تحقق الدوله أقصى تأثير سياسي لها بأقل صرفيات عامة.

بإختصار، تعزيزا للتنمية الإقتصادية وتحقيقا لأفضل إستثمار للأموال والمصادر المختلفة وضعت ستراتيجيات تخطيطية تعتمد التباينات المكانية في البُنى الإرتكازية أساسا لها تهدف تحسين البيئة العمرانية والإقتصادية وصولاً إلى تنمية شاملة (Coates et al. 1977) وتنظيم مكاني يحقق الرفاه الإجتماعي للجميع.

وقد عالجت الخطط الإقليمية المشكلات المحلية إقتصادية كانت أم إجتماعية وبما يتناسب مع الحالة المحلية (التباين المكاني). فعلى سبيل المثال لا الحصر يعرض كرستوفر وود في كتابه((تخطيط المدن والسيطرة على التلوث)) التباين المكاني لمشكلة التلوث البيئي والكيفية التي عالجت الخطط الإقليمية هذه المشكلة. لقد إختلفت دراسات التخطيط الإقليمي في إيلائها مشكلة التلوث الأهمية، فبعضها أهمل الموضوع كليا، بينما إهتمت مجالس التخطيط في شمال إنكلترا بالموضوع طبقا لدرجة معاناتها منه. فقد خصصت فقرات عديدة في دراسة الإقليم الشمالي الغربي لموضوع الأراضي المستنزفة Derlict iands نتيجة إستثمارها لإستخدام الفحم والتعدين، كما خصصت فقرات عن السيطرة على الدخان ووضعت شروطا تخطيطية للحيلولة دون حدوث إستنزاف جديد للأراضي ومعطية أوامر للسيطرة على الدخان. وقد عدت تقارير الهمبرساید ويوركشر موضوع الأراضي المستنزفة وتلوث الهواء والماء مشاكل حادة فخصصت لها أقساما Sections في الدراسة والمعالجة. كما إهتمت الدراستان بالتخطيط للصناعات الكيمياوية تجنبا لتلوث المناطق السكنية. (وود، ١٩٨٤)

لقد ركزت الدراسات الإقليمية الأولى على ستراتيج أقطاب النمو Growth pole وحصر توسع Containment المدن العملاقة. وقد سنت قوانين خاصة تنظم العملية التخطيطية. فعلى سبيل المثال، لقد فرض قانون تخطيط المدن والريف لعام ١٩٤٧ (في بريطانيا) قيام السلطات التخطيطية المحلية بمسح Survey ميداني شامل لمنطقة عملها ووضع خطة تنمية لمناطقها وأن يشمل المسح تحليل الموجودات الكامنة Potentials عمرانية وإقتصادية وإجتماعية، وأن تشمل الدراسة متطلبات المستقبل مثل المصادر الطبيعية وتوزيع الصناعات وخدمات الإتصالات ومتطلبات الإسكان وتركيبة المجتمع والمشاكل التي يعاني منها. بعبارة أخرى، أن تكون الخطط الإقليمية والمحلية ملبية للحاجة المحلية والإقليمية ووفق الإمكانات المتوفرة

كامنة وظاهرة وبهذا تكون التنمية شاملة ويتحقق التوازن النسبي بين أرجاء البلاد وتستثمر الطاقات كافة لتحقيق الأهداف الستراتيجية.

بعبارة أخرى، أن يدرس البلد والمجتمع وتحدد التباينات المكانية على مختلف المستويات ولمختلف المعطيات والمفردات التي يتطلب التخطيط لها.

وقد وجهت الخطط الهيكلية Structure Placs لتحقق سبع وظائف تكمل بعضها وتحقق شمولية التنمية، هي:-

١- تفسير السياسات القومية والإقليمية بما يناسب المنطقة التي توضع لها الخطة. أي أن تكون الخطط المحلية تجسيدا تفصيليا للخطة القومية أو الإقليمية وبما يتناسب مع حاجة المنطقة وإمكاناتها.
٢- تحديد الأهداف ورسم السياسات وتقديم المقترحات التي تحقق هذه الأهداف
٣- تأشير المناطق التي تحتاج الى تغيير مكثف. أي دراسة التباين المكاني وترتيب المناطق حسب أولويات الحاجة والتنفيذ.
٤- وضع ضوابط تقود التنمية وتسيطر عليها.
٥- توفير هيكل عام تستند عليه الخطط المحلية.
٦- توفير الأساس الذي تنسق القرارات على ضوءه.
٧- تقديم المسائل التخطيطية الرئيسية والقرارات إلى الجهات العليا لإقرارها قبل التنفيذ. (وود، ١٩٨٤)

بعبارة أخرى، أُخذت التباينات المكانية (محليا وإقليميا) بنظر الإعتبار عند وضع الخطط وتنفيذها. فالتنظيم المكاني (التباين المكاني لرسم وتنفيذ السياسات) قد استخدم لدراسة ومعالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فالمخطط قد نظر له كمهندس إجتماعي، ويناسب هذا الدور الجغرافي أكثر من غيره. وقد عد التخطيط الحضري كتمييز إيجابي وكنهج لتوزيع المناطق حسب أولويات لتنفيذ سياسات هدفها إنقاص التباين المكاني داخل البيئة الحضرية (المدينة) وتحقيق مستوىً أفضل في الرفاه الإجتماعي لمجموع سكان المدينة. وقد برز هنا مصطلح مناطق الأولويات Priority Areas واستخدم في رسم السياسات التعليمية والسكنية وغيرها (Coates et al.1977).

٢- نموذج لتنظيم مكاني-إجتماعي

يعني المنزل لساكنه أكثر من شيء، إنه ملجأ للحماية من ظروف الجو وتقلباته، وهو موقع إجتماعي، وهو إستثمار إقتصادي لمالكه. وهو مشكلة عندما يكون دون المستوى الذي يريح ساكنيه ويسبب لهم الأذى والإزعاجات. ولمعالجة مشكلة المساكن القديمة يعتمد أحد أسلوبين: إما تهديمها وإعادة البناء أو إطالة عمر المنزل بترميمه وإضافة ما ينقصه من خدمات وتسهيلات. ولتطبيق أي من هذين الأسلوبين يبرز سؤال مفاده. ((هل تعالج المنازل مفردة أم على أساس الحي السكني؟))

فالإعتقاد السائد هو إن لم يكن جميع منازل الحي السكني قد بنيت في ذات الفترة الزمنية. أي إنها متقاربة من حيث تاريخ البناء وطرازه ومادته. لذا فإن ما يحتاجه منزل ما في الحي السكني قد تحتاجه نسبة عالية من منازل ذلك الحي. ولما كانت الحالات المفردة قليلة لذا إتجه المخططون إلى وضع سياسات علاجية أساسها تصنيف المناطق حسب أولويات الحاجة إلى إتخاذ الإجراءات. وترجع الفكرة الأساسية وراء إعتماد تاريخ بناء المنازل كمؤشر أساسي في سياسة التطوير السكني إلى الإعتقاد بأن لكل حقبة زمنية معاييرها المعمارية ومتطلباتها الحضارية الخاصة بها. تتغير هذه المعايير مع التطور الإقتصادي والحضاري للمجتمع. لذلك ما يعد مقبولاً في مرحلة زمنية معينة قد لا يكون كذلك في مرحلة لاحقة. وما تعده طبقة إجتماعية مقبولا قد ترفضه طبقة أخرى في نفس المجتمع. لذلك فإن تحديد معايير موحدة مقبولة من الجميع أمر غير يسير وأكتفي بوضع معايير للحد الأدنى الذي يعد المنزل على أساسه مقبولاً لسكنى الإنسان. بعبارة أخرى، إذا لم تتوفر هذه المعايير في منزل ما فإنه يعد دون المعيار Substandard ولا يسمح باستخدامه لسكنى الإنسان وبالتالي يتطلب تدخل الدولة إما لإزالته أو لرفع مستواه العمراني والمعياري الى مستوى الحد الأدنى المقبول رسميا، هذا التدخل ضروريا طالما للإنسان قيمة خاصة وحقوق مشروعة للعيش بمستوى إنساني وحضاري لائق، وعلى الدولة أن تساعده ماديا ومعنويا لتحقيق هذا.

تعود جذور مشكلة السكن التي تعاني منها بريطانيا اليوم الى الثورة الصناعية وما رافقها من عملية تحضر وبناء مساكن بصورة مستعجلة للعمال قرب المعامل والمصانع. ولم يكن هناك قانون يحدد معاييرا عمرانية للمساكن في بريطانيا قبل عام ١٨٧٥ . وحتى المنازل التي بنيت بعد هذا التأريخ تحتاج إلى إهتمام سلطات الإسكان بسبب عمرها على الأقل.

خلال هذه الفترة لم يزد عدد السكان فقط بل وحتى حجم العائلة أصبح أصغر ولهذا تضاعف عدد الساكنين Households. يعني هذا تضاعف الطلب على السكن مقابل زيادة غير متناسبة في العرض. أدت هذه الحالة إلى زيادة في كثافة إستخدام المنازل القديمة التي تسكن في الغالب من قبل ذوي الدخل المحدود والطبقة العاملة. بعبارة أدق، يسكن المنازل القديمة ساكنين غير قادرين على توفير المال اللازم لصيانتها وترميمها. وفي حالة تأجيرها من القطاع الخاص وبسبب تداعي قيمة الحي السكني إقتصاديا وعمرانيا و إجتماعيا، وبسبب إنخفاض الإيجارات في مثل هذه المناطق السكنية فإن أصحابها غير ميالين لصيانتها أو صرف أي مبلغ من المال عليها مالم يكن له مردود إقتصادي مقبول. وبالإضافة إلى الفارق في عمر الساكنين (مسنين ومتقاعدين مقابل عوائل في أول دورة حياتها) هناك فرق جوهري آخر في الكثافة السكنية. فالمنازل التي يسكنها أصحابها المسنون تمتاز بكثافة سكنية واطئة جدا، تقابلها كثافة سكنية عالية في المنازل المؤجرة على أساس الغرف أو الشقق. كلتا الحالتين تؤديان إلى تعجيل تداعي هذه المنازل وزيادة في الضغط السكني Housing Stress الذي يستوجب تدخلاً مباشرا من قبل الدولة للحد منه وتخفيف حدته لما له نتائج وخيمة على الساكنين أولاً والمجتمع بمحصلته النهائية.

ركز مسؤولو الإسكان في بريطانيا أول الأمر على إزالة المنازل القديمة الآيلة إلى الزوالslum Clearance وسميت المناطق التي شملتها سياسة إعادة التطوير Redevelopment بمناطق الإزالة Clearance Areas. حدد المشرع البريطاني مؤشرات توضح هذه المناطق بكون منازلها لا تصلح لسكنى الإنسان Unfit For Human habitation وذلك لإتصاف منازلها بسوء تنظيمها العمراني الداخلي أو بسبب ضيق شوارعها أو المخاطر الصحية التي تسببها هذه المنازل لساكنيها. وفق

قانون الإسكان البريطاني لعام ١٩٥٧ تعد المعايير التالية مؤشرات لمدى صلاحية المنزل لسكنى الإنسان:

١) إستقرارية الحالة العمرانية للمنزل، ٢) توفير إنارة طبيعة داخل المنزل، ٣) التنظيم الداخلي الجيد للمنزل، ٤) توفر مستلزمات الطهو وخزن الطعام، ٥) توفر أنابيب المياه الجارية داخل المنزل، ٦) توفر مجال للتهوية وتصريف الفضلات. وإرتفاع نسب وجود المنازل التي تفتقد إلى واحد أو أكثر من هذه المعايير في أي منطقة يعني أن الحي السكني بحاجة إلى نتفيذ سياسة إعادة التطوير.

لتنفيذ سياسة إزالة المنازل غير الصالحة لسكنى الإنسان يتوجب على السلطات المحلية رفع تقرير تفصيلي عن المناطق السكنية ضمن رقعة عملها محددة على الخارطة مواقع المنازل التي يتطلب تهديمها، مع تفصيل بالأرقام عن حالة هذه المنازل وساكنيها. تشمل هذه المعلومات التفصيلية جميع المعايير الواردة في القانون، تضاف إليها معلومات عن التركيب الديموغرافي للساكنين والحالة الإقتصادية والإجتماعية لهم والأراضي المتروكة داخل الحي السكني. أي إن رسم حدود مناطق إعادة التطوير تعتمد مؤشرات عمرانية وإجتماعية في الوقت ذاته.

بسبب الكلفة الإقتصادية العالية لعملية إعادة تطوير المناطق السكنية القديمة، ونتيجة المشاكل الإجتماعية الناجمة عنها غيرت الحكومة البريطانية سياستها واتجهت نحو شراء عمر جديد للمنزل وذلك بترميمه وإضافة ما ينقصه من خدمات أساسية، إنها سياسة تحسين Policy Improvement. مرت هذه السياسة بمرحلتين، الأولى: جاءت بعد إصدار قانون الإسكان لعام ١٩٦٩ الذي أوجد أداة جديدة هي مناطق التحسين العامة General Improvement Areas. عرف هذا القانون مناطق التحسين العامة بكونها مناطق تكون منازلها جيدة نسبيا وحركة إنتقال الساكنين منها قليلة وتسود فيها نسبة المالكين على نسبة المؤجرين، وذلك لضمان المبادرة الذاتية للقيام بالترميمات والتحسينات المطلوبة. بعبارة أخرى، تمتاز هذه المناطق بواقع سكني لا بأس به وقادرة على توفير سكن جيد ولسنين عديدة مقبلة، وبكونها غير متأثرة بأية مقترحات تخطيطية أو مشمولة بسياسة إعادة التطوير، وبكون مجتمعها المحلي مستقرا ولا يعاني من ضغط سكني حاد.

ولما كان قانون الإسكان لعام ١٩٦٩ غير ملزم للساكن للقيام بإجراءات التحسين ولأن المناطق المشمولة بقرار التحسين ذات واقع سكني جيد نسبيا فقد وجه نقد لاذع لهذا القانون. إستجابة لهذا النقد ولملء الفراغ بين قانوني الإسكان لعامي ١٩٥٧ و١٩٦٩ صدر قانون الإسكان لعام ١٩٧٤ الذي أكد على المؤشرات الإجتماعية في رسم سياسة الإسكان. وقد أوجد هذا القانون صيغة جديدة في التنظيم المكاني سماها بمناطق الفعل السكني (H.A.A.) Housing Action Areas وميزها بظروف المعيشة غير المرضية من حيث الواقع العمراني للمنازل والحالة الإقتصادية والإجتماعية للساكنين. أي، إن هذه المناطق تعاني من واقع سكني متردي ومشاكل إجتماعية حادة وترتفع فيها الكثافة السكنية وتسود فيها نسبة المنازل المؤجرة من القطاع الخاص ويضم مجتمعها تنوعا عرقيا، لتأشير الواقع الإجتماعي الإقتصادي لسكان مناطق الفعل السكني اعتمدت مؤشرات عديدة منها:-

١) تعددية عدد الساكنين في المنازل (الساكن قد يكون عائلة أو شخص بمفرده)، ٢) إرتفاع نسبة المسنين والعجزة والمتقاعدين في الحي السكني،٣) إرتفاع نسبة العوائل كبيرة الحجم ٤) إرتفاع نسبة العوائل واطئة الدخل ٥) إرتفاع نسبة البطالة بين القادرين على العمل، ٦) إرتفاع نسبة المنازل المؤجرة من القطاع الخاص ٧) إرتفاع نسبة الساكنين المشتركين في إستخدام التسهيلات الخدمية الموجودة داخل المنزل (حمام، مرحاض، مطبخ، . . .) و٨) إرتفاع نسبة الساكنين الذين يعانون من إرتفاع الكثافة (أكثر من شخص ونصف/ غرفة). (العمر وصالح، ١٩٨٧).

هذه لمحة سريعة عن نموذج لسياسة مكانية، تنظيم مكاني لمعالجة مشكلة حادة يعاني منها المجتمع يوميا. مشكلة لها أبعادها المكانية إضافة إلى الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والتربوية، مشكلة تصب مباشرة، وبصورة غير مباشرة، في العديد من المشاكل التي تواجهها الدولة يوميا. إنها مسألة ساخنة على طاولة مناقشات متخذي القرارات ومنفذيها على حد سواء. من هذا المنطلق جاء إستعراض هذا النموذج دون غيره لعلاقته في معظم، إن لم يكن جميع، موضوعات هذا الكتاب.

المبحث الثاني
تحديد الأنماط الإجتماعية مكانياً

١- المقدمة

من المبحث السابق عرفنا أهمية التوزيع الجغرافي ودوره في دراسة وتحليل المشاكل والظواهر التي تواجهها مؤسسات الدولة. والأسئلة التي يطرحها الجغرافي على نفسه عند مشاركته وإسهامه (تطوعا أو بتكليف) في البحوث التطبيقية المعنية بالمشاكل هي:-

١) ماهي المؤشرات التي يمكن على ضوئها تحدد الأنماط الإجتماعية مكانيا؟
٢) هل تشكل مجموعة مؤشرات معينة عاملاً Factor أو بعداً Dimension ذي توزيع (نمط جغرافي) مكاني محدد؟
٣) هل سبق وأن درست هذه المشكلة؟ وماهي المؤشرات التي أعتمدت؟
٤) ماهي المتغيرات التي يتم تحليلها للتحقق من صحة الفرضية؟
٥) ماهي مصادر البيانات المتوفرة؟ وماهي درجة الثقة بها؟
٦) هل تتوافق التوزيعات الجغرافية للبيانات مع الوحدات المكانية المطلوبة لتنفيذ المقترحات والتوصيات (السياسة الإجتماعية)؟

خصص هذا المبحث للإجابة عن الأسئلة الثلاث الأولى فقط، أي، المبحث معنى بالمؤشرات التي تعتمد في تحديد مناطق المشاكل Problem Areas ، المناطق التي ترسم على أساسها السياسات Area-Based Policies العلاجية والوقائية إنه معني بالأنماط الإجتماعية المكانية للظاهرة أو المشكلة قيد الدرس.

الهدف الستراتيجي لمعظم، إن لم يكن جميع، السياسات الإجتماعية للدول هو تحقيق مستوى مقبول من الرفاه Well-Being لشعوبها. ويقصد بمصطلح الرفاه (إرضاء الحاجات والطلبات للشعب) (Knox 1975). يعني هذا ضرورة تحديد الحاجات وقياسها خاصة وإن عدد غير قليل منها نسبي في طبيعتة. بالإمكان تحديد المتطلبات الدنيا لكل مفردة من مفردات الرفاه (الصحة، السكن، التعليم، العمل، . . .) ونوعيتها. ومن الضروري الإنتباه إلى أن هذه المتطلبات تتباين بدرجة كبيرة بتباين النظم السياسية والأعراف الإجتماعية والمستوى الحضاري للشعوب.

يقترح هارفي تحديد حاجات المستهلك (المواطن) من خلال تحليل العرض والطلب، وتحديد الحاجة للترويح Recreational Needs من خلال تحليل الحرمان النسبي منها، وتحديد الحاجة السكنية بتحليل الإحصاءات الرسمية ذات العلاقة، وتحديد الحاجة للرعاية الطبية باستشارة الخبراء (Harvey 1973). بينما يرى نوكس أن الحدود الدنيا للحاجات يمكن تحديدها باتباع الطرق الثلاثة التالية:-

١) إستشارة الخبراء المعنيين بالحاجات مثل الأطباء ومفتشي الصحة العامة والعاملين في الخدمة الإجتماعية، وغيرهم.

٢) تحليل العوامل المنتجة لأصناف معينة من الحاجات مثل: تعود المشاكل الصحية إلى العمر، دورة الحياة، حركة الهجرة وغيرها. وتنسب المشاكل الصحية أيضا إلى الظروف البيئية المحلية مثل الكثافة السكنية، نقاوة الهواء والماء وغيرها. بمعرفة العلاقة بين هذه العوامل حينها يمكن التنبؤ للمشاكل الصحية وتقدير الحاجة إلى الخدمات والرعاية الصحية المطلوبة لكل منطقة.

٣) يرتبط سلوك المستهلك مباشرة بالحاجة إلى السلع والخدمات والتسهيلات التي لا يتوافق توفرها مع الحاجة. ولا يسد هذا الحاجة الحقيقية عند ذوي الدخل الواطىء أو من تعوزه المعرفة الكاملة بالمتوفر من الخدمات والسلع والتسهيلات.

في المجتمعات الصناعية المتقدمة يفوق الطلب ولسنين عديدة الأساسيات أو المستويات الدنيا للتغذية والمأوى والملبس وغيرها من حاجات الإنسان الأساسية، وقد تحققت تلبية الكثير من المتطلبات المادية الأخرى لذا توجهت الأنظار نحو السلع والخدمات غير الملموسة ماديا مثل (المجتمع الآمن) و (البيئة الصحية). وقد تناقصت المنفعة الهامشية لكثير من السلع الإستهلاكية والخدمات مقابل توسيع أنماط الطلب. (Knox 1975) وفي المجتمعات الغربية يقييم الرفاه، سواء على المستوى القومي أو الإقليمي على أساس أدلة Indices إنتاج السلع والخدمات وإستهلاكها معززة بمستويات الدخل ونسبة البطالة والنمو الصناعي. إضافة إلى هذا، تقوم الدراسات الجامعية (الأكاديمية) وغيرها بتحديد وإعتماد مؤشرات Indications أخرى توخيا للدقة في التحليل وموضوعية الإستنتاجات وتحقيقا لأهداف البحث والدراسة.

٢- المؤشرات الإجتماعية المكانية

تعرف المؤشرات الإجتماعية بأنها قياسات تراكمية أو تركيبية للرفاه أو بعض عناصره، وهي مصممة لتسهيل عملية التقييم الشامل والموضوعي لمستويات الرفاه منذ أواخر عقد الستينات ظهرت كتابات عديدة تعنى بالمؤشرات الإجتماعية، يعود معظم الكتابات البريطانية إلى المسؤلين عن الإحصاءات الإجتماعية الرسمية وإصدارهم نشرات دورية عن الإتجاهات الإجتماعية وتحليلها Social trends. كما يقوم مجلس البحوث الإجتماعية بتمويل البحوث الهادفة لوضع سياسات علاجية لمشاكل يعاني منها المجتمع مثل توزيع التسهيلات والخدمات الصحية وكفائتها، مشكلة الجريمة وإنحراف الشباب والمشاكل التي تتعلق بتدني مستوى وكفاءة الخدمات التعليمية، المستوى العمراني المتدني للمنازل، تلوث البيئة والحد منه، وغيرها من موضوعات

ومن أجل أن تكون المؤشرات الإجتماعية ذات فائدة في التحليل المكاني من الضروري أن تتوفر فيها الخصائص التالية:-

١) أن تكون شاملة للظروف الإجتماعية أو المعطيات الرئيسية منها على الأقل وبقياسات تراكمية.
٢) أن تتوفر كسلسلة زمنية كي يتسنى تحديد مسارها.
٣) أن تتوفر على أساس الوحدات الجغرافية (الإدارية -الإحصائية)الصغيرة.
٤) أن تشير إلى مخرجات ومنتجات النظام قدر الإمكان مثل المنجزات التعليمية وليس المصروف على التعليم.
٥) أن تكون صلة ذات بأهداف الدولة وسياستها الداخلية (الإجتماعية).

ليس الجغرافيون وحدهم المهتمون بالمؤشرات الإجتماعية المكانية، فهي ضرورة منطقية لأي نظام واقعي يعنى بالمجتمع، فالناس تعيش في مجتمعات محلية وتمارس خبرتها هناك زهواً وإزدهاراً ومعناة من الضغوط المختلفة وتحلم وتتوقع وترضى أو ترفض جماعيا. ومن صلب واجب السلطات المحلية (رسمية أو شعبية) أن تتابع مختلف معطيات الرفاه الإجتماعي ضمن مناطق مسؤلياتها. بعبارة أخرى، معرفة التوزيع المكاني لأية ظاهر أو مشكلة ضرورية للمسؤلين عن المجتمع، ويرتبط إهتمامهم بتطوير مؤشرات قياس الرفاه

الإجتماعي مكانيا مباشرة باهتمامهم بالمجتمع نفسه وحرصهم على تطويره وتحسين وضعه الإجتماعي.

صنف الباحثان كامراني وكرستاكس المؤشرات الخاصة بالظروف الإجتماعية والبيئية الإقليمية إلى:-

أ- المؤشرات المطلقة Absolute indicators وتستخدم حيثما يتوفر إتفاق حول الحدود الدنيا الضرورية لمعطيات معينة للرفاه، مثل: المتطلبات الدنيا لنقاوة الهواء، البروتين والسعرات الحرارية التي يحتاجها الجسم. وهذه مؤشرات موضوعية وسهل قياسها وتفسير نتائجها.

ب- المؤشرات النسبية Relative Indicators وتستخدم عندما لا تتوفر قيمة دنيا للقياس النسبي بين ظروف وحالة الأقاليم والمناطق، مثل: الواقع السكني، الصحي، الترويحي، الإستقرار الإجتماعي، التدفقات المادية. وفي الحقيقة، إن معظم معطيات الرفاه يمكن قياسها بالطريقة النسبية.

ج- المؤشرات الذاتية Autonomous Indicators وهي محددة بالمناطق التي تقطنها مجموعات ذات وضع إجتماعي، إقتصادي أوحضاري يختلف عن ماهو سائد في المنطقة بأكملها (الأقليات الدينية والعرقية مثلاً). (kamrany & christalis 1970)

وقدم كارلايل تصنيفاً آخر للمؤشرات الإجتماعية المكانية، ضم أربعة أنواع هي:-

١) مؤشرات إخبارية Informative Indicators وتصف أساسا الحالة الإجتماعية في نقطة من الزمان، وتتوفر كسلسلة زمنية وتغطي المجتمع بأكمله.

٢) مؤشرات توقعية Predictive Indicators وهي مؤشرات إخبارية ولكنها مطلوبة لبناء أو عمل نموذج أو نظرية عن التغيير الإجتماعي، وبهذا فإن أي تغيير في قيم المؤشرات يحدد درجة التغيير أو أثر المعالجات Processes الإجتماعية المكانية. يرتبط تطور هذا النوع من المؤشرات بتطور النوع الأول.

٣) مؤشرات تتعلق بالمشكلة Problem-oriented Indictors وهي تعبير كمي لمشاكل معينة (مثل الحرمان من التعليم، الضغط السكني) وتكون مصممة كأساس لإتخاذ القرارات ورسم السياسات العلاجية والوقائية.

٤) مؤشرات تقييم البرامج Programme-Evaluation Indicators الهدف منها مراقبة تقدم وفاعلية السياسات المتبعة من خلال قياس كمي للحالة الإجتماعية قياسا بأهداف محددة مسبقا. (Carlisel 1972)

٣- نماذج من مؤشرات اعتمدت في بعض الدراسات :-

لا يمكن تغطية جميع الدراسات التي اعتمدت مؤشرات إجتماعية بهدف تحديد الأنماط المكانية لأنها لا تحصى. سيركز في هذا المبحث على بعض الدراسات الحضرية، وعلى المؤشرات المتعلقة بالواقع السكني بصورة خاصة وذلك لأنها تشكل عاملاً حاسما key Factor في العديد من المعطيات والمشاكل الإجتماعية والتخطيطية.

قام الباحث مضر خليل العمر بمحاولة لتصنيف المراكز الحضرية في ثلاث من محافظات جنوب العراق. وقد كرر محاولته ثلاث مرات بمؤشرات مختلفة بهدف الوصول إلى التصنيف الأقرب إلى الواقع، الذي يعكس النمط المكاني. في الجولة الأولى من التحليل إعتمد المؤشرات التالية:-

١) عدد العاملين في الصناعة التحويلية، ٢) عدد العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق، ٣) عدد العاملين في النقل والتخزين والمواصلات، ٤) عدد العاملين في الخدمات الشخصية، ٥) عدد الإختصاصيين والفنيين، ٦) عدد التشريعيين والإداريين و٧) عدد العاملين في الإنتاج وما يرتبط به. تنوعت المؤشرات في الجولة الثانية من التحليل حيث ضمت:-

١- نسبة الإختصاصيين والفنيين إلى العاملين في الإنتاج،
٢- نسبة التشريعيين والإداريين إلى العاملين في الإنتاج،
٣- نسبة العاملين في الخدمات الشخصية إلى العاملين في الإنتاج،
٤- نسبة السكان الحضر إلى مجموع سكان الوحدة الإدارية،
٥- نسبة المباني السكنية إلى مجموع المباني في الوحدة الإدارية،
٦- نسبة عدد الأسر إلى عدد المباني السكنية (معدل عدد الأسر في المنزل)
٧- معدل حجم الأسره في الوحدة الإدارية،
٨- نسبة عدد الأسر إلى عدد المدارس في الوحدة الإدارية.

٩- نسبة عدد العاملين في الصناعات البيئية إلى العاملين في الصناعات التحويلية.

وفي المحصلة النهائية من التحليل وجد الباحث علاقة مكانية بين المؤشرات التالية لتشكل بعدا Dimenion يحدد على ضوءه النمط المكاني:-

١) نسبة الإختصاصيين والفنيين إلى العاملين في الإنتاج،

٢) نسبة التشريعيين والإداريين إلى العاملين في الإنتاج،

٣) نسبة االسكان الحضر في الوحدة الإدارية

٤)نسبة المباني السكنية إلى مجموع المباني في الوحدة الإدارية،

٥) نسبة الأسر إلى المدارس (العمر، ١٩٩٠)

قام الباحث رعد ياسين الحسن بمحاولة لتأشير الأنماط المكانية للتركيب الإجتماعي في مدينة الزبير معتمدا أسلوب الأبعاد، وكما يلى:-

أ) البعد العمراني، وتم تحديد أنماطه بالمؤشرات التالية:-

١- مادة بناء المنزل، ٢- عدد طوابق المنزل،

٣- عدد الغرف في المنزل ٤- المرافق الخدمية المتوفرة داخل المنزل.

ب) البعد السكاني، وحددت أنماطه بالمؤشرات التالية:-

١- نسبة النوع (الجنس) ٢- نسبة الأطفال دون سن الدراسة،

٣- نسبة المسنين والمتقاعدين ٤- نسبة من هم في سن الدراسة،

٥- معدل عدد الأشخاص في المنزل ٦- معدل عدد العوائل في المنزل.

ج) البعد الإقتصادي، وتم تأشير أنماطه بالآتي:-

١- مهنة رب الأسرة، ٢- مهنة ربة الأسرة،

٣- ملكية المنزل، ٤- ملكية واسطة نقل خاصة،

٥- ملكية واسطة نقل إنتاجية ٦- معدل عدد العاملين في المنزل و

٧- معدل الدخل الشهري.

د) البعد الذاتي (التقييم الذاتي للبيئة السكنية) وحددت أنماطه ب:

١- درجة القناعة بالمنزل، ٢- درجة القناعة بالمدينة،

٣- وجود أقارب في المدينة، ٤- وجود أقارب في محافظة البصرة،

٥- وجود أقارب في المحافظات الجنوبية من العراق و

٦- وجود أقارب في منطقة الخليج العربي. (الحسن، ١٩٩٠)

قدم الجغرافي لاري بورن مقارنة إحصائية بين أربع دول صناعية هي الولايات المتحدة ، إنكلترا وويلز، كندا والسويد معتمدا المؤشرات التالية عن الواقع السكني:-

١- الحجم السكني، ٢- عدد المساكن (الموجود السكني)،٣- نسبة ملكية المنازل من قبل ساكنيه، ٤- نسبة المنازل المؤجرة من القطاع الخاص، ٥- نسبة المنازل المؤجرة من الدوله،

٦- معدل عدد الغرف في المنزل، ٧- معدل عدد الأشخاص للغرفة، ٨- معدل عدد الأشخاص في المنزل ٩- نسبة المنازل القديمة الآيلة إلى السقوط ١٠- نسبة المنازل التي لا يتوفر فيها واحد أو أكثر من التسهيلات الأساسية (مرحاض، حمام، أنبوب ماء، إنارة كافية، . . .) (Bourne, 1981) .

المبحث الثالث
التخطيط الإجتماعي

١) المقدمة

أدت الثورة الصناعية إلى تغييرات كبيرة في المجتمع وتركيبته الإقتصادية-الإجتماعية فقد حفزت الحراك الإجتماعي ونشطته بعد أن كان في حالة سبات. وأفرزت حالة الحراك الإجتماعي المتسارعة أمراضا وعللاً إجتماعية لم يكن العديد منها معروفا من قبل. نتيجة الأوضاع الجديدة ظهر العديد من المصلحين الإجتماعيين والمفكرين الإقتصاديين وتوجهت الأنظار إلى دراسة المجتمع الجديد. ولم تتدخل الدول الصناعية في معالجة الأوضاع الجديدة ولكنها سنت بعض القوانين التي بقي أثرها هامشيا. ونتيجة الهزة الجديدة التي عاشتها أوربا بسبب حربين عالميتين متتابعتين والتبدلات الجوهرية في الخارطة السياسية وما رافقها من تغيير في تقنيات الصناعة والتفكير السياسي فقد تعاظمت الحاجة إلى تدخل الدولة لمعالجة العديد من المشاكل الداخلية التي لا مفر من مواجهتها. وكان التدخل عن طريق التخطيط والإنتقال من الأسلوب المركزي في الإدارة والتخطيط إلى الامركزية. فالدولة تضع الستراتيج البعيد المدى والسلطات المحلية تخطط لتجسيد الستراتيج وتحويله إلى برامج عمل قصيرة الأمد تتناسب مع حاجة الوحدات الإدارية وطاقتها وإمكاناتها المادية والبشرية.

النمو الإقتصادي ضروري لزيادة الرفاه الإقتصادي والإجتماعي ولكن في كثير من الحالات يؤدي النمو الإقتصادي إلى إضرار في مصالح فئة أو فئات إجتماعية معينة، وفي مثل هذه الحالات يكون تدخل الدولة ضروريا للحد وتخفيف الأضرار، كذلك تتدخل الدولة لتوجيه التنميات الصناعية إلى الأقاليم التي تعاني من مشاكل إقتصادية وإجتماعية. وعلى الدولة أن تقود التغيرات التي تحدث في المجتمع لا أن تبقى تنتظر نتائجها. من هنا جاءت الحاجة إلى التخطيط الإجتماعي ولهذا السبب يصعب في كثير من الأحيان الفصل بين ماهو إقتصادي وماهو إجتماعي. إنهما متداخلان لأن الأول سبب والثاني نتيجة. تتمثل الصعوبة الثانية في الفصل بين ماهو عمراني وماهو إجتماعي وليس السبب لغوي

هنا بل مهني حيث يتسائل البعض فيما إذا كان التخطيط العمراني Physical Planning في معناه الواسع وسيلة لتحقيق أهداف وسياسات إجتماعية. فالصلة بين الخدمات الإجتماعية (الإسكان، التعليم) والمخططين العمرانيين أمر غير قابل للنقاش.

٢) تعريف التخطيط الإجتماعي

يحدث في كثير من الأحيان خلط بين مصطلح تخطيط Planning ومصطلح سياسة Policy، إذ يعدهما البعض مترادفان يمكن إستعمال الواحد بدل الآخر، ويستخدم البعض الآخر مصطلح التخطيط ليعني به المبادىء Principles التي تحدد مجموعة واسعة من الأفعال والنشاطات، كما يعني عند البعض الطرق التي يتم بها تضمين (تنفيذ) سياسات الدولة الداخلية. وللتخلص من هذا الخلط وسوء الفهم نورد تعاريف المختصين المعتمدين فقط.

فما هو التخطيط؟ إنه التفكير المسبق للقيام بفعل أو حدث معين في المستقبل (Chadwick 1977)، ولا يعني هذا أن التخطيط هو وصف للمستقبل، المستقبل الذي تكون السيطرة عليه ضعيفة، بل إنه إعطاء صورة ثابتة للحدث الذي تتوفر فيه سلطة التنفيذ. وليس التخطيط مجرد وضع خطة لفهم الواقع والمشكلة التيقد تحدث في المستقبل، إنه إتخاذ أفضل القرارات الآن لمعالجةالمشكلة وتصحيح المسار (Roberts 1957). وينظر فريدمان إلى التخطيط كطريقة في التفكير لمعالجة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية وهو موجه للسيطرة على المستقبل ومعني بعمق بالعلاقة بين الأهداف والقرارات التنفيذية التي يشترط فيها أن تكون متكاملة ليكون للتخطيط أثر فعال (Friedman 1964). ويعتقد روز أن التخطيط طيف واسع لفعل إجتماعي له أبعاد عديدة، وإن الإنسان عند توجهه لإعتماد التخطيط أسلوبا فإنه مدفوع بقوتين ذاتيتين هما:- (أ) أن الإنسان يملك عقلاً ومبادىء ومرجع إجتماعي عند مواجهتة المشاكل، وإن حياة الإنسان وقيمته الذاتية تستحقان الإهتمام و(ب) أن الجيل الجديد عليه أن يعمل ليضمن المستقبل وذلك لوجود تحدي لإثبات النضج وسيادة الإنسان ليس على الطبيعة فقط بل وعلى ذاته أيضا (Rose 1974). ويعد كلاسون التخطيط من صلب طبيعة الإنسان وبناءه التنظيمي والفكري وهو نابع عن توجه نفسي وإجتماعي ولكنه ليس فطريا

بل يتنامى بالتعليم والخبرة غرضه البقاء وضمان المستقبل (Glasson 1975)، ويؤكد راتكلف أن الحاجة إلى التخطيط قد نجمت عن حالة عدم المساوات والإحساس بالحرمان والأزمات التي أفرزتها عوامل السوق المتداخلة والنقص في الإهتمام بالجوانب والمعطيات الإجتماعية خلال القرن الماضي. وإن عدم التخطيط للسيطرة على هذه العوامل قد أدى إلى عدم استقرار القطاع الخاص وتعجيل التغييرات الإجتماعية والتقنية والسياسية، أي إن التخطيط هو وسيلة للسيطرة على هذه التغييرات وتوجيهها لصالح المجتمع (Ratcliffe 1977). نفهم من هذا أن للتغيرات الإقتصادية نتائج إجتماعية إيجابية وسلبية، والتخطيط معني بمعالجة المشاكل الناجمة عن هذه التغييرات. إن أهدافه إجتماعية سواء أكانت معلنة أم لا، وسواء أخذت الأولوية الأولى أم لا. وقد تباينت الخطط في مضامينها وأهدافها الرئيسية. فقد صنف التخطيط إلى عمراني وإقتصادي، حضري وإقليمي، شامل ومتخصص. ولكن ماهو التخطيط الإجتماعي؟

يعرف لوماس Lomas التخطيط الإجتماعي بأنه التهيئة والرسم العلمي للسياسات، وإن السياسة الإجتماعية هي الأداة التي تضع التخطيط الإجتماعي قيد التنفيذ (Lomas 1974). أي إن التخطيط الإجتماعي هو تفكير علمي منهجي لمعالجة ظاهرة أو مشكلات إجتماعية ويتم رسم خطوات العلاج وتحديدها كي يتم تضمينها في برامج تنفيذية تسمى السياسة الإجتماعية.

٣) طبيعة التخطيط الإجتماعي

لا يشكل التخطيط الإجتماعي نشاطا مستقلاً يمكن لجهة واحدة معينة القيام به. إنه نشاط يتعلق بكل ما يحتاجه المجتمع وما يؤدي إلى تنميته وتطويره. والخطة الإجتماعية هي برنامج لتقديم التسهيلات والخدمات الإجتماعية. ويؤكد كولنك ورث أن التخطيط الإجتماعي هو أحد معطيات التخطيط وليس فرعا منه، وإنه معني بالأهداف الإجتماعية، إنه توجه وطريقة في التفكير ترتبط بجميع أنواع التخطيط ولا يجوز فصلها عن التخطيط العمراني أو الإقتصادي أو أي نوع آخر، إنه أكثر من تضمينات إجتماعية للتخطيط العمراني فهو معني بتشكيل الأهداف التي تمثل نشاطات التخطيط العمراني وسائل لتحقيقها. إنه

يعتقد بأن مصطلح التخطيط الإجتماعي غير مناسب والأفضل أن ينظر له كتقيم للأهداف الإجتماعية وتقييم للتنمية المطلوبة، إقتصادية و/أو عمرانية (Crlling-worth 1974). تعكس مصطلحات التخطيط العمراني والتخطيط الإقتصادي وغيرها إختصاصات ومسؤليات أقسام ووحدات مهنية (دائرة الإسكان، وحدة التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي، . . . وغيرها) وخبرة مهنية معينة، كما إنها وسائل وأدوات تعتمد لتحقيق الأهداف التي تضعها الدولة وفق فلسفتها سيدخل المدينة ومن سيخرج منها، من يستفيد ومن يتضرر. بالمقابل فإن المخططين الإجتماعيين عندما يطلبون إنشاء وحدات سكنية رخيصة أو مشاريع معينة فإنما يطلبون برامج عمرانية. وطالما إن جميع نشاطات التخطيط تؤثر على حياة الناس فإنها إجتماعية بالحتم، وبهذا يكون الفاصل بين ماهو عمراني وإجتماعي واهيا وبدون معنى ومن الخبرة العملية ليس هناك مشكلة يمكن حلها بطريقة واحدة أو خبرة ففي معظم الحالات يستوجب الأمر مجموعة من التقنيات المتنوعة لتحقيق الهدف. ولكي يكون حقيقيا من الضروري أن تكون الأهداف الإجتماعية قد تم الأخذ بها عند التخطيط العمراني أو غيره من أنواع التخطيط، وأن لا ينظر إلى أية مشكلة من زاوية واحدة فقط عند دراستها والعمل لمعالجتها. تكون المشاكل الإجتماعية أكثر تشابكا مع بعضها عند وضع سياسة إجتماعية لجزء محدد من المدينة. في السابق كان مسؤلوا الخدمة الإجتماعية Social Workers يستجيبون لمعالجة الأمراض والظواهر المدنية في المجتمع الواحد تلو الآخر، بالمقابل يستجيب المخططون العمرانيون من خلال إعتقادهم بأن المباني والجوانب العمرانية الجيدة ستطرد المشاكل الأخرى المصاحبة ونادرا ما يتبادل الإثنان الآراء والملاحظات. وقد استفاد الإثنان من التجربة وإستخلصا إلى أن إعادة تنمية منطقة ما يؤدي إلى دفع المشاكل إلى المناطق المجاورة والقريبة أو نقلها إلى مساكن القطاع العام (Lomas 1974) فإيجاد حل لمشكلة منطقة ما يؤدي إلى خلق مشاكل في مناطق أخرى، ومعالجة جانب من المشكلة يفاقم الجوانب والمعطيات الأخرى. وعند دراسة أية مشكلة تعاني منها مراكز المدن الكبرى ومناطقها الإنتقالية فهناك ما يناظرها وينافسها في الأولوية ولكل منها طرق مختلفة الإقتصادية الإجتماعية السياسية. وقد تم النظر إلى المشاكل وتمت معالجتها من

زوايا مهنية ضيقة حيث أصبحت الوسائل أهدافا بحد ذاتها ورفضت الوسائل الأخرى لتعارضها مع (الأهداف الجديدة). فالمصطلحات "إجتماعي" و "عمراني" غير دقيقة فتحديد النطاقات Zocicg مهمة عمرانية ولكن (من يعيش فيها) و (من يعمل لصالح من) هو إجتماعي كما هو إقتصادي وهو سياسي كما هو عمراني في الوقت ذاته. كذلك الأمر مع التخطيط للنقل الذي يحدد من للمعالجة. هذه هي طبيعة المشاكل الإجتماعية، المشاكل التي على المخطط الإجتماعي معايشتها والعمل على إيجاد العلاج الناجح لها. إنها معقد بدرجة تعقيد المجتمع نفسه، إنها إفرازاته ومعاناته في الوقت ذاته.

٤) موضوعات التخطيط الإجتماعي

قدم لوماس مخططا توضيحيا رائعا للموضوعات الرئيسية التي يعالجها التخطيط الإجتماعي. ضمن الشكل رقم(١) نلاحظ وجود أربعة مناطق رئيسية تتمثل في: الاساس الاقتصادي والمصادر البشرية، البيئة الإجتماعية والمؤسسات المسؤلة عن ضمان الرفاه الإجتماعي وديمومته. ولا يركز هذا الشكل العام بما فيه الكفاية على العلاقات المتداخلة المعقدة بين القطاعات الأربع، يشير هذا الشكل إلى أن العلاقات بين القطاعات المتقابلة في الرسم سببية، مثل التركيب الإجتماعي ولإقتصادي الإقليمي، الخدمات الإجتماعية والمصادر البشرية في الإقليم وهكذا. كذلك تتبادل القطاعات العلاقة مع بعضها عند النظر إلى مفردات إنتاج الدخل وإستهلاكه. أما القطاعات المتجاورة فالعلاقة بينها وظيفية فالطلب على العمالة يؤثر على العرض، وعرض العمل يعود إلى تركيبة السكان، وبطرق عديدة للخدمات الإجتماعية علاقة أيضا. فتوفر ملاعب الأطفال مثلاً و دور الحضانة يؤثران على نسب نشاط ربات البيوت، كما إن الحاجة إلى المزيد من الخدمات الإجتماعية في بعض أجزاء المدينة راجع إلى تركيز الساكنين من غير العوائل في ذلك الجزء بسبب الأساس الإقتصادي للمدينة.

إن سلسلة الصلات هذه لانهائية، وينتج عن القطاعات الأربع هذه الأنماط المكانية للمستوطنات البشرية، السلم الهرمي للمدن، مواقع الصناعات و بروز نطاقات متميزة ضمن المستوطنات، كذلك يوضح هذا الرسم أن الموضوعات ذات الإهتمام الرئيسي في التخطيط الإجتماعي هي ليست من نوع النظم المغلقة

Closed Systems ((على المستوى الإقليمي أو الحضري مثلاً هناك عوامل خارجيةلها تأثيراتها)) خاصة تأثير سياسة الحكومة المركزية تجاه الصناعة والتجارة والخدمات الإجتماعية. أما بالنسبة إلى التركيب الإجتماعي والمصادر البشرية فليس لسياسة الدولة تأثير مباشر عليها.

من الضروري توضيح نقطة اخرى هنا. فالشكل لا يوضح أين يبدأ تدخل الدولة ولا أين يكون ضروريا. فالشكل معن بلإهتمامات الرئيسية للتخطيط الإجتماعي دون المشاكل الإجتماعية. ويكمل لوماس واجبه بتقديم شكلاً آخر يوضح المشاكل الإجتماعية وأنواع التدخلات المطلوبة لحل مشاكل إجتماعية ويضعها تحت فئات ثلاثة هي:

المصادر البشرية	الأساس الاقتصادي
السكان، المستويات التعليمية، القوة البشرية، نسبه المشاركة، الصحة البدنية والعقلية، النقل	الموارد الطبيعية، الخليط الصناعي، - الخدمات، فرص العمل، نوع العمل وحجم المصانع

التركيب الاجتماعي	حجم المدن، التوزيع والتنظيم المكاني: - للمدن	الخدمات الاجتماعية
الطبقة الاجتماعية، المؤسسات، المجاميع المهنية، السلطة، تركيبة الساكنين، الوحدات السكنية		مدى توفر الخدمات، الظمان الاجتماعي، المتطوعون، توكيد الخدمات، المباني العامة

الأساس الإقتصادي	المصادر البشرية	التركيب الإجتماعي
التداخل التركيبي	بطاله	عزل عرقي
إنخفاض الإنتاجية	دخل واطىء	أسر مفككة
نقص في القوة العاملة	تدني مستوى التعليم	إدمان
الخ	الخ	الخ
المصدر: Lomas (1974)		

فالتداعي في التركيب الإقتصادي للبلد أو الإقليم سيؤدي حتما إلى إرتفاع نسبة البطالة بين القادرين على العمل وراغبين فيه، وغالبا ما يؤدي هذا إلى زيادة في التعارض العرقي والديني والعزل في المجتمعات الغربية. وبسبب التداعي في التركيب الإقتصادي تنخفض الإنتاجية كثيرا مما يؤدي إلى إنخفاض دخول الأسر ولهذه الحالة آثارها الكبيرة على تماسك الأسرة ووحدتها. بالمشاكل العرقية والأسر المفككة تفاقم مشاكل الإدمان على المخدرات والظواهر الإجتماعية الأخرى المصاحبة لهذة الحالة. وبنقص في الدخل وزيادة البطالة يتراجع التوجه للتعليم ويتدنى مستواه وبالتالي تتناقص فرص الحصول على مهن ذات أجور عاليه وتستمر دورة الفقر في حركتها اللولبية طاحنة المجتمع تحت حالة من الا استقرار ولا أمان وصراعات إقتصادية- إجتماعية تفتت وحدة المجتمع.

التخطيط الإجتماعي معني بمجموع الظروف الإجتماعية ،ولكن ينصب الإهتمام عادة على معطيات يعدها المعظم كمشاكل جوهرية. وتثير بعض الموضوعات جدلاً ساخنا مثل تأصل بعض المشاكل وإرتباطها بمجموعة إجتماعية معينة منتجة لما يعرف "بحضارة الفقر Culture of Poverty، وهناك شك قليل في أن المهن الدنيا وذات الأجر الواطىء والظروف السكنية السيئة في بعض أجزاء المدينة تصاحبها مشاكل إجتماعية أخرى. ففي معظم أجزاء مدينة لندن تكون نسبة الزوجات اللواتي يعملن حوالي النصف، ولكن في الغالب في مهن لا تتطلب الخبرة والمهارة لذا تناقص التباين في نسب عمل الزوجات مع تباين كبير في معدلات الدخل. فالسكن المتردي والأجور المنخفضة وتدني المستوى التعليمي مفاتيح لصناديق مغلقة ملئها المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، وهذه هي الموضوعات الأساسية التي يعالجها التخطيط الإجتماعي، إضافة إلى موضوعات أخرى.

٥-المخطط الإجتماعي

يعمل في التخطيط الإجتماعي جيش من المشاركين في العملية التخطيطية، ومع هذا ليس هناك من يمكن إطلاق تسمية مخطط إجتماعي عليه. ففي بريطانيا يشترك في عملية التخطيط الإجتماعي موظفوا الخدمة الإجتماعية، ومسؤلوا

التنمية الإجتماعية في المدن الجديدة، والمعماريون والمهندسون المدنيون والإقتصاديون والجغرافيون، إضافة إلى الإداريين في أقسام الحكم المحلي المختلفة. لجميع هؤلاء دور في التخطيط الإجتماعي، وفي الوقت الذي تزداد مساهمة هؤلاء جميعا في موضوعات وضعت في أطراف الشكل التوضيحي الذي قدمه لوماس (شكل رقم ١) إلا أن التنظيم المكاني للنشاطات يمثل محور إهتمامهم وتخصصهم المهني. ويهتم مخططوا الإقتصاد بدرجة كبيرة بالعلاقات المتداخلة للسيطرة الخارجية المؤشرة في الشكل التوضيحي دون قطاع الأساس الإقتصادي لوحده مع إهتمام نحو الداخل. أي تحليل والتخطيط للسيطرة على العوامل الأساسية وغير الأساسية المؤثرة على توفر فرص العمل وتقديم الخدمات في الأقاليم. فالتخطيط الإجتماعي ليس مهنة Profession بل عملية تنمية المجتمع المحلي Community لتشمل عناصره المتنوعة عمرانية، إقتصادية، سياسية، ثقافية. بسبب هذا التنوع في مضامين خطة التنمية الإجتماعية وفي أساليب تضمينها وتنفيذها لذا تطلب الأمر خبرات عديدة أكاديمية ومهنيةوفنية في ذات الوقت.

فالتخطيط الإجتماعي لا يقع ضمن مجال مهنة واحدة أوأن هناك مهنة ما يمكن تسميتها وتكوينها على هذا الأساس. كما أن ليس كل شخص مشارك في عملية التخطيط الإجتماعي يجب أن يكون خبيرا في أو حتى مطلعا على جميع المواضيع قيد المناقشة والتنفيذ. ولا يعني هذا أن التخطيط الإجتماعي أعلى من أو أسبق من التخطيط الإقتصادي أو العمراني. ولا يعني أيضا أن يمارس المخطط الإجتماعي سيطرة على عوامل الإنتاج أو الخطة المحلية. من الممكن الإفتراض أن المخطط الإجتماعي راغب في التأثير على من لديهم سيطرة على الصناعة وخطط التنمية، ويمكن ملاحظة عدم وجود حدود دقيقة وواضحة لهذا الميدان. ومن الضروري الإنتباه إلى أنه يمكن الإنتقال من نوع معين من التخطيط إلى الآخر. الأهم من هذا، أن التخطيط الإجتماعي ليس أقل من التخطيط الإقتصادي أو التخطيط العمراني في أهميته لأنه نشاط سياسي فكري (عقائدي).

٦- التخطيط الإجتماعي والدول النامية

يرجع تأريخ استخدام مصطلح " التخطيط الإجتماعي" إلى زمن طويل نسبيا في بلدان العالم النامي، حيث تتفاقم مشاكل إنخفاض المستوى المعيشى، نسب عالية لنمو السكان، تسارع في التحضر، معالجات تخطيطية مجزوءة، غياب الستراتيج (سواء في الإقتصاد أم التعليم أم الخدمات الأساسية الأخرى). وليس صعبا إدراك أهمية التخطيط الإجتماعي في مثل هذه البيئات، فالحاجة ملحة إلى هذا النوع من التخطيط لأسباب عديدة منها:-

أ) الحاجة إلى الإستخدام الأكثر فاعلية للمصادر النادرة والمحدودة وذلك بتحديد الأولويات وإستشفاف نتائجها الإجتماعية،

ب) الحاجة إلى تحفيز النمو الإقتصادي بطرق تؤدي إلى زيادة إستخدام القوة البشرية القومية وليس إستغلالها المباشر،

ج) الحاجة إلى السيطرة على عملية التحضر والتنمية العمرانية من أجل ترشيد عملية الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي التقليل من نتائجها السلبية،

د) الحاجة إلى تطوير سياسة سكانية تهيء الناس للتوائم مع تخطيط العائلة (السيطرة على الولادات)،

هـ) تفاقم ظاهرة مدن الصفيح والأزامات الخانقة التي تعاني منها عواصم دول العالم النامي،

و) الإهمال الواضح للريف والمدن الصغيرة والإعتناء بمناطق من العاصمة وبالتالي تفاقم الإحساس بالفروق الإجتماعية والمكانية.

هذه الأسباب وغيرها تتطلب حلولاً عمرانية فقط أو تخطيطا إقتصاديا دون حساب كلفه الإجتماعية، إنها بحاجة ماسة إلى التخطيط العلمي الذي يسعى لتحقيق هدف إجتماعي بوسائل إقتصادية وعمرانية. حينها تعالج المشاكل بموضوعية ويتم الإستفادة الحقيقية من المصادر الطبيعية والبشرية بالصورة التي تحقق للبلد الرفاه الإقتصادي الإجتماعي المتوازن والمستديم وتنقص المشاكل السياسية وغير السياسية التي تعاني منها الدول النامية.

المبحث الرابع
جغرافية التنمية الإجتماعية

١- المقدمة

لا يتوزع السكان على سطح الأرض بشكل متوازن، وبتنوع خصائص السكان تنوعت الأنماط وتباينت في توزيعها عموديا (ضمن السلم الإجتماعي) وأفقيا (ضمن الترتيب المكاني). وبإختلاف أنواع ودرجات تعارضات المصالح بين المجاميع والطبقات الإجتماعية تباينت الظواهر والمشاكل التي تطفو على السطح بين الحين والآخر مكونة أنماطا ذات توزيع مكاني. ولما كانت الجغرافيا معنية بدراسة الأنماط المكانية للظواهر البشرية والطبيعية بهدف تفسيرها لذا شكلت العلاقة المكانية للظواهر والمشاكل الإجتماعية ميدانا خصبا للجغرافي ليبحث فيه ويقدم خبرته في التحليل المكاني والنظرة الشمولية للعوامل البشرية والطبيعية.

ولكي يمكن معالجة أية مشكلة من الضروري دراسة حجمها وأسبابها والعوامل المؤثرة عليها وعوامل تركزها المكاني. والنقطة الأخيرة في صلب الجغرافيا وبغض النظر عن درجة الإشتراك في الإهتمام بالموضوع مع العلوم الأخرى، فلكل علم منهجه وطريقته في التحليل والتعليل والمعالجة. والتخطيط علم مكاني Spatial لذا يلتقى مع الجغرافيا في مواقع ومواضع عديدة. ونقاط الإلتقاء هذه ميادين عمل يستثمرها الجغرافيون دون تردد لإبراز تخصصهم العلمي ودوره في خدمة المجتمع وضمان مستقبل آمن للبشرية جمعاء. إنها الفرصة الذهبية التي لا يجوزالتنازل عنها مهما كانت الذرائع، إنها الوسيلة المُثلى لتطوير الجغرافيا والمجتمع في آن واحد، إنها الواجب الوطني العلمي الذي لا يُسمح بعدم الإبداع فيه.

ومن أجل استكمال متطلبات هذا الفصل عن الجغرافيا وسياسة الدولة كتب هذا المبحث ليسلط الضوء على جوانب من مشاركة الجغرافيين في التخطيط الإجتماعي ورسم السياسات الإجتماعية ومتابعة تنفيذها حفاظا على مصالح المجتمع وسيادة أمنه وإستقراره. يبدأ المبحث بتلخيص عن المناطق الإجتماعية في المدن دون الخوض في التركيب الإجتماعي للمدينة لأن هذا يبحث مستقبلاً في

افصل آخر. ثم يعرض المبحث خطة التنمية الإجتماعية والستراتيجيات التي تقود لمخططين في عملهم منتهيا بدور الجغرافي في مجمل العملية التخطيطية عموما والتخطيط الإجتماعي على وجه الخصوص.

(١-٢) المناطق المحرومة Deprived Areas

في نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات قدمت تقارير عديدة إلى الحكومة البريطانية تؤكد جميعها على أن المناطق التي تعاني من حرمان أو حاجة ملحة (تعليمية، صحية، سكنية) غالبا ما تكون متعددة الحاجة والحرمان في الوقت ذاته. وقد كانت مشكلة السكن والواقع السكني المتردي هي الأكثر حضورا في ذهن واضعي السياسة الإجتماعية وذلك لأنها الأقدم والأكثر إلحاحا قياسا بالمفردات الأخرى. ولم تشر التشريعات الأولى صراحة إلى مناطق الحاجة الإجتماعية الخاصة ولكن ورد في التشريعات إشارات إلى وجود مناطق ضمن النسيج الحضري تعاني من تعدد الحرمان متسمة بارتفاع الكثافة، تدني الواقع السكني وفقدان نسبة كبيرة من المساكن لواحد أو أكثر من المعايير الأساسية التي تجعل السكن صالحا لسكنى الإنسان، إرتفاع نسبة البطالة، نسبة عالية من العوائل الكبيرة الحجم، إرتفاع نسبة الأطفال الذين هم بحاجة إلى الرعاية.

وقد تم توجيه نقد للسياسات الأولى من المنفذين والأكاديمين أيضا، حيث كان التنفيذ يتم من قبل الموظفيين الرسميين في الحكم المحلي، بعدها تم توجيه السياسة نحو المشاركات المحلية غير الرسمية والإنتقال من المشاريع الكبيرة إلى نشاطات محلية Community avtion. وبرزت مشكلة كيفية تنظيم هذه النشاطات وتحديد أهدافها. وقد تسارع الباحثون في إقتراح مؤشرات إجتماعية لتحيد مناطق ودرجات الضغط الإجتماعي Stress والنفسي، مثل: إرتفاع نسبة الطبقة الإجتماعية الرابعة والخامسة، الأجور المنخفضة، إنخفاض نسبة الدخول إلى المدارس، عدم إستقرارية الملاكات التدريسية، ديمومة حالة البطالة، إرتفاع الوفيات ووفيات الأطفال على الخصوص، إرتفاع نسبة الأطفال الذين هم بحاجة إلى الرعاية، إرتفاع نسبة الأسر أحادية المعيل، وغيرها من المؤشرات.

٢-٢) المناطق السكنية الجيدة

منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عقد السبعينات شيد في إنكلترا أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق سكنية مخططة ومدن جديدة New towns وقد جلبت مشاكل هذه المناطق الإنتباه إلى ضرورة التخطيط الإجتماعي رغم أن بعضها بني كمدن جديدة لإيجاد مجتمع متوازن Balanced Community حيث يتوفر العمل والسكن، وهناك مجمعات سكنية بلدية شيدت لتلبية الحاجة السكنية ولكن دون توفير فرص العمل أو التفكير بمجتمع متوازن. بين هذين النموذجين تقع سلسلة واسعة من المناطق السكنية التي تحتاج إلى درجات متباينه من الإهتمام (Cullingworth 1974).

تتمثل مشاكل المجتمعات الجديدة التكوين بنقص في توفير الخدمات مثل عدم وجود أماكن الإجتماعات واللقاءات، نقص في توفير النشاطات الترويحية وعدم كفاية المدارس والخدمات الإجتماعية الأخرى. يؤدي هذا النقص إلى ضغط نفسي وشعور بالعزلة والوحدة. من هنا جاء إهتمام التخطيط اللأجتماعي إضافة إلى إهتمامه بالتركيب الإجتماعي ونوعية الحياة في هذه المجتمعات. ترتبط سمات المجتمع الجديد بالعوائل المختارة للموانع الجديدة. ففي معظم المدن الجديدة، وتلك التي جرى توسيعها وتطويرها، حيث أختيرت العوائل على أساس طبيعة العمل المتوفر وذلك لإختيار صناعات معينة وعمال بخبرة محددة، ولجميع العوائل المختارة عمل متوفر في المكان الجديد. لهذا فإن تركيبة المجتمع الجديد ترتبط بدرجة كبيرة بالأعمال والمهن المتوفرة، وهذه مرهونة بنوعية الصناعات التي جذبتها المنطقة.

من الصعوبة الخروج بتعميم عن المجتمعات الجديدة طالما أن المناطق الحديثة الإعمار تجذب الصناعات الحديثة التي يعمل بها عمال مهرة وشبه مهرة نسسبيا مع نقص في فرص العمل للعمال غير المهرة. وقد لوحظ هذا الشيء حتى في المدن الجديدة. كما لوحظ أن العديد من العمال المهرة في المدن الجديدة قد إنتقلوا من مهن لا تتطلب مهارة عالية أو شبه ماهرة إلى عمال مهرة، ومن مناطق سكنية متدنية العمران إلى مناطق حديثة. لقد تم هذا بعد إشراكهم في دورات تدريبية مكثفة وبهذا تم تحسين وضعهم الإقتصادي والإجتماعي Filteringup.

أما المجتمعات الجديدة التكوين في مناطق سكنية حديثة الإعمار دون توفير فرص العمل فيها فترتبط خصائصها الإجتماعية بخصائص سكانها، بعملية إختيار الساكنين ونوعية الوحدات السكنية المتوفرة، وقياسا بنوع فرص العمل المتوفرة في المناطق المجاورة والقريبة، وتوفر تسهيلات النقل ودرجة الضغط في المناطق الطاردة للسكان. وللعامل الأخير أهمية متميزة. تؤكد الخبرة العملية أهمية عدم ترك التخطيط للخدمات الإجتماعية لما بعد الإنتهاء من تشييد المناطق السكنية بللتهيؤ لها قبل وأثناء عملية الإعمار. وقد لوحظ أن صفة الشباب تسود في المناطق السكنية حديثة الإعمار إذ ترتفع نسبة العوائل حديثة التكوين وهي أكثر قدرة على الحركة والإنتقال قياسا بالأسر الأكبر حجما. هنا يكون دور التخطيط في الإنقاص من هذا وإيجاد حالة من التوازن السكاني.

إن حالة اللاتوازن في التركيب العمري للسكان تؤدي إلى بروز مشاكل حسب طبيعة هذا التركيب، كارتفاع نسبة الوفيات، الحاجة إلى رعاية الأطفال، خدمات الحضانة تتبعها الحاجة إلى مدارس إبتدائية ثم الثانوية، وخدمات الشباب واليافعين وتوفير العمل لتاركي مقاعد الدراسة ومن ثم مساكن للجيل الثاني. إن تلبية هذه الحاجات حينها تؤدي إلى أن تكون فائضة عن الحاجة لاحقا. وكلما كانت تنمية المناطق السكنية الجديدة سريعة كلما برزت المشاكل بسرعة وبحدة أيضا.

إن إنقاص حالة اللاتوازن في التركيب العمري للسكن أمر مرغوب فيه لأسباب عديدة إضافة إلى تجنب حالات الذروة في الطلب والحاجة، فالعوائل التي في أوائل مراحل تكوينها تؤدي إلى مشاكل في الخدمات الإجتماعية لأنها لا تود العيش في أماكن بعيدة عن مقر عملها لأنه يؤثر على مستواها الإقتصادي. والعوائل في متوسط العمر تميل إلى أن يكون دخلها أعلى وبوضع إقتصادي أفضل ولربما تميل إلى صرف الأموال على التأثيث، وترغب الزوجة في العمل وتحمل مشقة وكلفة النقل طالما أن أبنائها في أعمار لا تستوجب بقائها في الدار. إضافة إلى هذا فهناك فائدة أخرى في وجود المسنين والمتقاعدين في المجتمعات الجديدة لتوفر الوقت لديهم للنظر في ورعاية شؤون المجتمع الجديد. ولا ننسى أن هذا التنوع يساعد في توفير سلسلة واسعة من أنواع الوحدات السكنية وهذا

ذي فائدة مع تطور المجتمع ونضجه،

هذه نماذج من المناطق الإجتماعية التي يتطلب دراستها والتخطيط لحل مشاكلها. ولا ننسى مشاكل حرمان الريف من العديد من الخدمات الأساسية. وفي الجزء الخاص بالتركيب الإجتماعي للمدينة تتوضح الصورة أكثر مع تسليط الضوء على علاقة التركيب الإجتماعي-الإقتصادي بطبيعة المشاكل في المدينة وتوزيعها المكاني.

٣- التنمية الإجتماعية

يعرف إمريز جونز وجون إيلي التنمية الإجتماعية بأنها سياسات وبرامج موجهة لتلبية الحاجات الإجتماعية (Jones & Eyles 1979). وتوفير الخدمات والتسهيلات ومستلزمات الرفاه الإجتماعي مرهونة بخطة تعتمد معلومات تفصيلية عن منطقة الدراسة والمشكلة المطلوب معالجتها، تسمى خطة التنمية المحلية. فالمخطط الإجتماعي واجبه تحفيز الأقسام والجهات التي لديها سلطة رسمية لتوفير المطلوب إجتماعيا وتحقيق توازن في الرفاه الإجتماعي.

وفي تشكيلات المدن الجديدة New towns والمدن التي تم تطويرها في بريطانيا شكلت أقساما خاصة بالتنمية الإجتماعية ومكاتب الإستقبال الوافدين الجدد. وقد قام مسؤلوا التنمية الإجتماعية في منطقة بيتربره Ptrerborough بدراسة حالة العوائل الوافدة وتوفير أماكن خاصة للإجتماعات والتسهيلات الترويحية للشباب والمسنين، إضافة إلى مركز للفنون، تساعد خطط التنمية الناس في ممارسة إختياراتهم وقيامهم بما يحبون ويرغبون القيام به. والتخطيط الصحيح لا يقرر أنماط إستعمالات الأرض المستقبلية والنشاطات فحسب، بل يقدم هيكلاً يوفر من خلاله فرصا أكثر، كما ونوعا، ويزيل العوائق التي تقلل وتحد من تمتع المواطنين من منافع التنمية الإقتصادية والتبدلات الإجتماعية. والتخطيط الإجتماعي يشجع عملية التعبير عن حاجات وطموحات المواطنين ويسهل تلبيتها. إنه تقييم للأهداف الإجتماعية والتنمية كما تعبر عنها البرامج المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

إن تنمية المجتمعات الجديدة لا تتطلب خطة عمرانية بذاتها بل أن ترافقها خطة تنمية إجتماعية. بعبارة أدق تهتم خطة التنمية بتوفير المستلزمات العمرانية

مع ملاك وظيفي يكون مسؤلاً عن جميع الوظائف المعنية بالعلاقات الإجتماعية. فالتنمية الإجتماعية هنا واجبها الإهتمام بمشاكل العوائل التي إنتقلت إلى البيئة الجديدة وتوفير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والرفاه والترويح مع التأكيد على أهمية وجود فرص للإختيار والتقدم وتحقيق الطموحات المشروعة.

ولما كانت العديد من هذه الخدمات خارج صلاحية ومهام دائرة الإسكان لذا توجب التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات ذات العلاقة. فالخطة هدفها ضمان تعاون الجهات المختلفة. وفي الحقيقة إن موضوع التعاون والتنسيق يعد جوهر أية عملية تخطيطية إذا أريد لها النجاح. ومن نافلة القول بأن خطة التنمية الإجتماعية وبرامجها تسعى لجعل حاجات المجتمع الجديدة ظاهرة للعيان ومدركة من قبل الآخرين، المسؤلين بصورة خاصة. إنها لا تضمن أن هذه الحاجات ستلبى، ولكنها بالتأكيد لن تكون مهملة أو منسية.

إن تنمية مجتمعات جديدة بحجم كبير يثير مشاكل إدارية وسياسية، خاصة عند ترتيب الأولويات حيث تشترك العديد من الوحدات الإدارية والأقسام في الإستفادة من وتنفيذ خطة التنمية. وليس هناك جهة واحدة لها السيطرة الكاملة على برامج التنمية ومشاريعها وتحديد من يستفيد وعلى حساب من. فهناك أقساما ووحدات إدارية تستفيد وأخرى ترى إنها الخاسرة.

إضافة إلى هذا، فهناك من يعترض من المجتمعات القديمة التي تنتظر من سنوات لتلبية إحتياجاتها ومطاليبها، فلماذا تقدم الخدمات إلى المجتمعات الجديدة أولاً؟ وقد تكون الإجابة بأن المجتمعات القديمة قد صلب عودها، أما المجتمعات الجديدة (الحديثة التكوين) فلاتزال طرية بحاجة إلى دعم لتوفير مستلزمات الحياة لها وتسهيل إقامة هيكل العلاقات الإجتماعية فيها من خلال توفير مرافق خدمية معينة. ثم إن الإنتقال إلى المناطق السكنية الجديدة قد يؤدي إلى نتائج سلبية على العلاقات الإجتماعية القائمة أصلاً ونشاطات كانت تمارس إعتياديا وتغير نمطها. فالمساعدة هنا مطلوبة كي يبني المجتمع الجديد نفسه ويحدد شخصيته.

٤- ستراتيجيات مخططوا التنمية

إن رغبة المخططين وقدرتهم على تميز المشاكل الإجتماعية تعتمد جزئيا على موقعهم في السلم الإجتماعي وعلى طبيعة المجتمع الذي يخططون له. وللموقع الإجتماعي للمخطط أهمية خاصة لأنه يؤثر على الطريقة التي ينظر فيها إلى الآخرين، إنه يؤثر على أفكارهم ومعتقداتهم السياسية والفكرية. إضافة إلى هذا فإن توجهات العمل التي يعتمدوها في حالة عدم الإعتناق بفكر إقتصادي سياسي معين لها دورها في تحديد الستراتيج المتبع، صنف دونالد فولي المخططين إلى ثلاث فئات هي:-

(أ) مخططون ينظرون إلى أنفسهم كأمراء يحسمون المنافسة على الأراضي والمصادر النادرة.

(ب) ويرى البعض الآخر أنفسهم كمعززي الطريق الأفضل للحياة بتحسينهم البيئة العمرانية وتطويرها.

(ج) ويعتقد البعض أن دورهم منحصر في تقديم أفضل التصاميم العمرانية كوسيلة لتحقيق حياة إجتماعية أفضل. (Foley 1960) التأكيد في هذا التصنيف على نظرة المخطط لدوره وواجبه المهني دون النظرة للحياة الإجتماعية أو المعتقد الفكري والسياسي. إنها فلسفة الهندسة الإجتماعية، المنظور المعماري المهني للحياة الإجتماعية.

ويقدم بوسكوف تصنيفا آخر يختلف عن التصنيف السابق حيث ينظر المخططون إلى أنفسهم كمصححي الأخطاء الموجودة وخالقي أشياء جديدة:-

(أ) مصححو الواقع العمراني، من خلال إعادة إعمار وتطوير مراكز المدن وتصحيح الخلل في التركيب المكاني.

(ب) خالقو التوجهات العمرانية الجديدة، إيجاد الحزام الأخضر مثلاً وخلق أنماط مكانية جديدة.

(ج) مصححو الواقع الإجتماعي ببرامج تنمية محلية.

(د) خالقو توجهات إجتماعية جديدة من خلال التصاميم الجيدة لمجتمعات جديدة وخلق طرزا Styles وطرقا Ways جديدة للمعيشة (Boskoff 1970).

يستعرض إمريز جونز وجون إيلي معطيات التخطيط الإجتماعي ونماذج محتملة للتغيرات الإجتماعية، وتتمثل في:-

(أ) متابعة التضمينات الإجتماعية للتخطيط العمراني أو ما يسمى بالهندسة الإجتماعية،

(ب) تحديد المناطق التي تعاني من أمراض إجتماعية ومحاولة التخفيف من ظروف أو التخطيط لمعالجة الخلل،

(ج) تعزيز التسهيلات الإجتماعية والرفاهية التي تلبي الحاجات الإجتماعية أو التخطيط لتنمية إجتماعية.

في جميع هذه المعطيات يكون المخطط معني بالتوزيع المكاني للمصادر النادرة، ومن خلال عملية التوزيع ستنتفع مجاميع إجتماعية وتعد مجاميع أخرى نفسها الخاسرة. ولأن ذات المجاميع تكون في الغالب هي الخاسرة لذا تتعدد مشاكلها الإجتماعية وتتطلب تخطيطا حقيقيا لمعالجتها. وتحتاج المناطق التي يقع الحيف عليها خطة تنموية خاصة بها.

أما النماذج الثلاثة المحتملة للتغيرات الإجتماعية حسب رأي إيليز وجونز، فهي:-

(أ) النماذج الإجمالية التي ترى أن المشاكل الإجتماعية كناتج عرضي للتنمية الإقتصادية ويمكن معالجتها بإجراء تعديلات وإعادة تنظيم الهيكل الذي أنتج المشاكل. فمناطق الحرمان مثلاً تؤشر حالة ضعف في آلية السوق ولهذا فإن المعالجة تتم بضخ أموال إلى هذه المنطقة. وإن مشاكل هذه المناطق راجعة إلى فشل عملية التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة، والحل إعادة تنظيم الإدارة وشبكة العلاقات بينها.

(ب) النماذج التعددية التي تفترض أن المشاكل الإجتماعية تبرز في حالة اللاتوازن في النظام الديمقراطي. تنتج المشاكل عند فشل المشاركة وتمثيل مصالح مجاميع معينة. الحل هنا في تعديل المواقف السياسية وتمثيل المجاميع الإجتماعية المختلفة،

(ج) نماذج التعارض التركيبي التي ترى أن المشاكل الإجتماعية تتفاقم بتعاظم التعارض الجوهري بين مصالح المجاميع والطبقات الإجتماعية. تنتج

المشاكل عن حالة غير متوازنة في توزيع السلطة، والحل في إعادة تنظيم السلطة.

أدت هذه النماذج والإهتمامات المختلفة إلى ظهور تسع ستراتيجيات مترابطة ومتداخلة في عين الوقت. يعرض الشكل رقم(٢) هذه الستراتيجيات.

شكل رقم (٢)

الستراتيجيات المعتمدة في التخطيط وصناعة القرارات

الإفتراضات الأساسية	الإحتمالي	التعددي	التعارض التركيبي
القومي المحلي الجذور	١- تخطيط إجتماعي ٢- الأقسام الخدمية والتنظيمية ٣- التنمية الاجتماعية التقليدية	٤- الرواق الوطني ٥- الرواق المحلي ٦- التنظيم الاجتماعي	٧- ضغط قومي ٨- ضغط محلي ٩- فعل اجتماعي

يشير الشكل أعلاه إلى أن المفردات (١, ٢, ٣) تهيمن على تفكير ونشاطات المخططين، لتقديمهم نموذج إجمالي للمجتمع، وينظر لمعالجة المشاكل تقنيا. فالتخطيط الشامل يحقق أفضل الإتصالات والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة. وكل من المخطط ومسؤلوا الخدمة الإجتماعية يهدفون إلى إيجاد حلولاً للمشاكل التي تعاني منها المناطق والمجاميع المحرومة. أما الأروقة الوطنية والمحلية (٤ و ٥) فإنها تشهد ضغوطا من المجاميع للحصول على مواقع ومصالح أفضل. وعندما تفشل مناطق معينة أو مجاميع إجتماعية معينة من الحصول على سلطة أو موقع في الهيكل التنظيمي وفرصة للتعبير عن ما تعانيه عندها تتجلى أهمية التنظيم الإجتماعي (٦). تستطيع هذه المناطق أو المجاميع توفير المعلومات الضرورية والإتصال بالخبراء وذوي العلاقة لتقديم هذه المعلومات للدفاع عن مصالحهم. وعندما لا تكون نتائج النشاطات في الأروقة والتنظيم مقنعة حينها يكون الضغط على المستويين الوطني والمحلي (٧, ٨) واجبا وتمارس المجتمعات

المحلية النشاطات (٩) التي تراها ضرورية. (Jones & Eyles 1979)

إن هذا تحليل تاريخي هدفه الربط بين الأفراد والمجاميع الأكثر نشاطا والقطاعات المنظمة من الطبقة الكادحة، الهدف هنا توضيح الإدراك العام للمشاكل وعلاقته بنشاطات المجاميع المتضررة والضغوط التي تمارسها. تتكون المجموعة الإجتماعية من خلال مسائل تتعدى الأفكار والمعتقدات، و تستند قيمتها على قدرتها لجلب إنتباه المجتمع والنظام السياسي المحلي لها، وذلك لأنه على المستوى القومي فالمشاكل التي لها الأولوية هي في الغالب الأجور، التضخم، البطالة، الإستثمارات وغيرها.

تعتمد الستراتيجيات المعتمدة على نموذج المجتمع وعلى المعتقدات الفكرية المعتنقة. وبشكل عام، يفضل المخططون النموذج الإجمالي، ويؤدي هذا إلى خلق مشاكل معينة عند معالجة موضوع الحرمان الذي ينظر له كظاهرة محلية تتطلب ضخ الأموال إلى هذه المناطق أو تنفيذ ستراتيجيات جديدة مثل المشاريع الإسكانية والإجتماعية الشاملة. ويرى البعض أن الخلل في نمذجة المجتمع فهناك مجاميع متنوعة ذات مصالح لا يرى بعضها البعض، ولهذا من الضروري ممارسة الستراتيجيات من (٤) حتى(٩).

٥- الجغرافيا والتنمية الإجتماعية،

الكتابة عن الجغرافيا هي كتابة عن ما يستطيع الجغرافي أن يقدمه من خدمات علمية (معلوماتية وبحثية) إلى الآخرين، عن مجالات الإشتراك في فرق العمل المتنوعة الإختصاصات، عن مواقع وموضوعات تكون مساهمة الجغرافي فيها ضرورية. ففي ميدان التخطيط عموما والتخطيط الإجتماعي على وجه الخصوص يستفاد من الخبرة الجغرافية في مراحل وضع الخطة التالية:-

أ- مرحلة إعداد الدراسات الأولية وتحديد حجم ومسار المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة.

ب- مرحلة تقييم البدائل وإختيار البديل الأفضل، تقييم ما تحققه البدائل من الأهداف الستراتيجية عامة والإجتماعية على وجه الخصوص.

ج- مرحلة مراقبة Monitoring تنفيذ الخطة وتضمين سياساتها.

من الطرائق المعتمدة لإقتراح تغيير مخطط تقديم دراسات تقويمية تطبيقية

تقترح حلولاً عقلانية للمشاكل الساخنة التي تواجه المجتمع وتضع المسؤلين في حيرة من أمرها. توفر البحوث الأكاديمية (نظرية وتطبيقية) أسسا موضوعية لجمع معلومات حقيقية وتحليل منهجي علمي غير منحاز. مع مقترحات للعلاج بعيدة عن التحزب والتعصب لفئة سياسية أو مجموعة إجتماعية. تستند التحليلات العلمية على نظريات أكاديمية تقود في إختيار المتغيرات وتفسير النتائج وبهذا فهي تختلف كثيرا عن التقارير الرسمية وبيانات الأحزاب والفئات والمجاميع.

وللمعرفة العلمية قوة (Rein 1977) تستند عليها الدولة في رسم سياساتها العلاجية والوقائية، وتستفيد منها المجاميع في عرض مشكلتها وإيصالها إلى من يعنيهم الأمر. ويرى موريل أن للخبرة الجغرافية أهمية عند تضمين السياسات. فهناك حاجة إلى تنظيم وإيصال النتائج وإبراز مصالح المجاميع أمام المسؤلين في الأروقة وأماكن تبادل المعلومات والآراء فالجغرافي ينظر له كمتخصص عليه إستخدام خبرته في التحليل المكاني لتحقيق التوازن في التحولات الإجتماعية، إنه متخصص بالبيئة والمواقع وهو خبير في الظهير الأرضى Landscape (Morrill 1973). إنه ذو فائدة في أكثر من موضوع أو مسألة تمس تنمية المجتمع ورفاهه. ويرى إمريز جونز إيليز أن على الجغرافي أن يعمل مع المجاميع المتضررة ليغذيها بالمعلومات التي تساعدها في فهم وإستيعاب أسباب المشاكل التي تعاني منها ورفع مستوى إدراكها السياسي إلى درجة المطالبة بالتبدلات الجوهرية. حينها ستكون هذه المجاميع في مواقع معارضة قوية وقادرة على تحدي التنظيم الإجتماعي القائم (Jones & Eyles 1979).

ولعل العديد من الجغرافيين يميلون إلى أن تكون دراساتهم للظواهر والمشاكل الإجتماعية -المكانية ضمن السياقات غير السياسية بهدف تحديد الأنماط كمرحلة أولى تمهد لتفسير الواقع في مرحلة لاحقة من خلال المعرفة للمعالجات الناشطة والمؤثرة، وكتطبيق عملي للنظريات الأكاديمية التي يعتقدون بها. إنها بالنسبة لهم ممارسة عملية وتطبيق مهني ضروري يخدم الطرفين: المجتمع والجغرافيا.

إن تحديد الأنماط المكانيـة الواجب الأول للجـغـرافي، وإستنادا عـلى هذه الأنماط يتم تحديد مناطق المشاكل، وعلى ضوئها تتم متابعة تضمين السياسات الإجتماعية وتقييم فاعليتها. إن التفسير الجغرافي للأنماط يساعد في وضع مقترحات الحلول العلاجية والتوصيات الوقائية. فتشخيص الأسباب والظواهر المصاحبة للمشكلة قيد الدرس لا تتم إلا بتحليل علمي شامل (إستعمالات أرض وخصائص السكان، الظهير الأرضي الطبيعي والبشري) المجمل الظروف البيئية ضـــمن الواقع المحلي والإقليـــمي (المحلة والمدينة، المدينة والإقليم، الإقليم والدولة)، وعلى ضوء هذا التشخيص توضع خطط التنمية المحلية والإقليمية والقومية وترسم السياسات المناسبة لكل حالة. وبمثل هذا التحليل الشمولي، والمنظور العلمي (الموضوعي) للتخطيط وبمتابعة تنفيذ السياسات التنموية نضمن إستثمارا أمثل للموارد الطبيعية والبشرية ومجتمعا متوازنا آمنا مستقراً.

المبحث الخامس
الجغرافيا والسياسة المكانية

يقصد بالسياسة المكانية Spatial Policy تقسيم الوحدة الإدارية إلى مناطق Areas على أساس معايير ومؤشرات محددة بهدف ترتيبها ومعالجتها وفق الأولويات. وتسمى السياسة التي تعتمد المناطق أساسا لها بسياسة المناطق Area Based Policies. وطالما تعتمد هذه السياسة التباين المكاني للظاهرة أو المشكلة قيد الدرس فإنها بالضرورة تستند على أرضية (معلومات) جغرافية. والجغرافيون منذ القديم معنيون برسم الأقاليم Regions وتحديد الأنطقة Zones والحيز Space. ويناقشAmedeoوGolledge في أحد فصول كتابهما ((مدخل للتعليل العلمي في الجغرافيا)) دور الإقليمية في تفسير الظواهر الجغرافية وبناء النظرية. فإذا نظرنا إلى المنطقة كإقليم ثانوي (محلي) فهل يساعد تحديد المناطق (التوزيع الجغرافي/ الأنماط المكانية) في فهم المشكلة قيد الدرس؟ وفي تفسيرها؟ وفي رسم السياسة المناسبة لها؟ هذا ما يحاول هذا المبحث الإجابة عنه.

منذ أن بدأ الجغرافيون يبحثون عن تفسير للظواهر التي يدرسوها إتجهوا إلى المناطق بحثا عن السبب، لهذا المنحنى تأريخ عريق (Hamnett 1979). فالجغرافيون منذ القديم يحاولون تفسير التوزيع المكاني للظاهرة بالتوزيعات الأخر قيد الدرس. وقد عد البعض هذا نوعا من العبودية Retishism of space للحيز الجغرافي. وقد توجهت الأنظار أولاً إلى المسافة وتداعي أثرها بالإبتعاد عن نقطة معينة ونظر للإشتراك في التباين بين ظاهرتين كسبب محتمل يفسر التباين المكاني. لقد حاول الجغرافيون إيجاد (الأسباب) للمشاكل الملاحظة من خلال التوزيعات المكانية التي هي نتاج لأسباب أخرى أكثر عمقا. ولكن، لا يعني هذا أن المكان ليس مهما. بل على العكس، فالعديد من الباحثيين يؤكدون العلاقة المتداخلة بين التركيب الإجتماعي والتنظيم المكاني. فالنمط المكاني ناتج عن عمليات متنوعة لا يمكن إدراكها مالم يكن هناك إستيعاب شامل للتوزيعات الجغرافية قيد الدرس.

درس إنتشار مرض الهيضة (الكوليرا) في لندن ١٨٥٥م وتم التحليل المكاني على أساس التوزيع الجغرافي للآبار الملوثة، لقد أسقطت مواقع الوفيات بسبب الإصابة بمرض الهيضة ووجد تناقصا في عددها بالإبتعاد عن مواقع هذه الآبار. فالآبار شكلت واسطة لنقل المرض وليس سببا له. ولا يفيد التحليل المكاني هنا في تحديد السبب، بل في تحديد مناطق التركيز والمسببات الثانوية عند العمل لحصر إنتشار المرض ومعالجة المصابين. فدراسة تأثيرات المنطقة يجب أن لا تكون على حساب تحليل أثر العمليات الأساسية الأخر .(Hamnett 1979)

لقد وجد Giggs إرتباطا بين نسب المصابين بمرض إنفصام الشخصية مع الظروف الإجتماعية الدنيا التي تعيش في مراكز المدن، حيث ترتفع نسب البطالة وضعف الترابط الإجتماعي المؤشر بارتفاع نسب تغيير أماكن السكن والعزلة الإجتماعية التفكك الأسري والسكن المنفرد. ومن المحتمل أن يكون المصابين بمرض إنفصام الشخصية قد إنتقلوا للسكن في مركز مدينة نوتنكهام حيث المساكن رخيصة الإيجار لكونها واطئة المستوى العمراني. وقد لا يكون هذا المرض ناتجا عَن هذه البيئة (الظروف). تتطلب عملية إستيعاب الإصابة بهذا المرض معلومات تفصيلية متنوعة عن المرضى وتاريخهم الصحي (النفسي والبدني)، (Giggs 1973) وبتأشير هذه العمليات ليس هناك ضير من تحليل الوضع البيئي العام (رسم حدود المناطق). فالتحليل المكاني هنا يساعد في تصغير دائرة البحث عن المسببات الرئيسية والثانوية، إنه يحدد نقطة البداية لدراسة المشاكل الحرجة ذات الطابع غير المكاني.

درس Griffiths التباين المكاني في نسب الوفيات في مدينة Exeter محاولاً إيجاد العلاقة بين هذه النسب والبيئات الإجتماعية والعمرانية في المدينة. وقد وجد أن للطبقة الإجتماعية دور بارز في تحديد نسب الوفات، ماعدا الوفياة بسبب التهابات الشعب الصدرية التي ترتفع عند الذكور القاطنين في المناطق الرطبة المباني. (Griffiths 1917)

وقد أثبتت الدراسات أن لنوعية الصخور المستخدمة في البناء وضروف التربة، إضافة إلى عوامل جغرافية أخرى، تأثير واضح على توزيع أمراض معينة وإنتشارها. وفي الغالب تبنى منازل الحي السكني بطرز بناء ومواد إنشائية متقاربة

إن لم تكن واحدة، أي تعود إلى مرحلة زمنية عمرانية واحدة. يعني هذا أن مايصح على منزل في الحي قد يكون صحيحا بدرجة كبيرة على عدد غير قليل في ذات الحي السكني والمنطقة.

ليس هذا وحدة سببا وراء إعتماد المناطق لتنفيذ سياسات الدولة الداخلية فجون إيليز يرى ثلاثة أسباب أخرى هي:-

(١) الفرق بين حاجة المناطق والعائد المالي من الضرائب كبير مما دفع بالدولة إلى اسناد المناطق قليلة الدخل ماديا.

(٢) يتركز المهاجرون في أماكن محددة من المدن، وهذه المناطق بحاجة إلى برامج خاصة لإستيعاب القادمين وإحتوائهم.

(٣) تتطلب عملية تكامل الخدمات وتحسين الظروف مشاركة المعنيين بالأمر محليا في رسم السياسات التخطيطية وتنفيذها. (Eyles 1979)

بعبارة أخرى، الأسباب كثيرة لدراسة التباين المكاني للظواهر الجغرافية والفائدة منها كثيرة أيضا عند تحديد هدف الدراسة بوضوح.

تشكل الظروف (البيئة) المحلية عاملاً مستقلاً مسببا للكثير من المشاكل. يتأتى تأثيرها من التراكم الذي تسببه وديمومة التأثير الذي قد تمارسه مجاميع أو يمارسه أفراد معنيون بشكل مباشر أوغير مباشر نتيجة القرب المكاني وسهولة الإتصال. وقد وجد بعض الباحثين تركزا للمنحرفين في شوارع معينة من المدينة دون غيرها. وقد إستخلص هامنت من دراساته أن للمنطقة تأثير من خلال التركيز المكاني أو القرب من بعض المجاميع الإجتماعية، وإن تركيز الدراسات على تأثير المكان فقط ليس بذي فائدة كبيرة لأنه يبعد الإنتباه عن العوامل الإجتماعية الرئيسية ويحولها إلى عوامل ثانوية. ومن الضروري التذكير بعدم وجود مشكلة (بشرية) لها مسبب واحد، بل في الغالب الأسباب متعددة ومتداخلة، ذاتية موضوعية، محلية وغير محلية، ومجمل هذه الأسباب لا تتحدد في المنطقة. فالمنطقة ليست هدفا بحد ذاتها بل وسيلة للوصول إلى الأسباب الأعمق وراء المشكلة أو الظاهرة فيد الدرس. إنها البداية وليست النهاية.

بالمقابل وجدت الباحثة Holtermann تطابقا بين التوزيع الجغرافي لأكثر من مؤشر إجتماعي مما يؤيد وجد مناطق تعاني من تفاهم ظروفها البيئية ويكون

الحرمان فيها متعدد الجوانب (إجتماعيا، تعليميا، صحيا، سكنيا، . . .). (Hol-termann 1974) وبتركز الحالات الحرجة في منطقة معينة حينها تصبح المنطقة ذاتها جزءً من المشكلة من الضروري معالجتها بما يتناسب مع حاجاتها الفعلية.

تعود الإستجابات الأولى لحل المشاكل الحضرية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مركزة على الوضع البيئي والسكني في مناطق مراكز المدن التي تعرضت إلى الدمار بسبب الحرب أو الإهمال والتداعي بسبب التبدلات التي حصلت في تقنيات الإنتاج والنقل. وقد خصصت الحكومة المركزية في بريطانيا مشاريع كبيرة لإعادة الإعمار الشامل وتحسين الظروف السكنية في المناطق والأقاليم المتضررة. وقد سادت مشاريع التجديد الحضري لعقدين من الزمان، وجرى تعديل على برامجها بسبب كلفتها العالية. أستعيض عن سياسة إعادة الإعمار Re-development باخرى هدفها تحسين Improvement الواقع السكني ونظر لها كتجديد تدريجي Gradual renewal للمناطق السكنية هدفه الحفاظ على المجتمعات المستقرة في مراكز المدن مزيلة المناظر غير المرغوب فيها. بعبارة أخرى، تحولت سياسة بريطانيا الداخلية من التركيز على تحسين المنازل المفردة إلى تطوير شوارع و مناطق سكنية بأكملها وتحسين بيئتها الخارجية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية شاركت المؤسسات المالية الخاصة بعمليات الإصلاح الإجتماعي. فقد ساهت مؤسسة فورد Ford Foundation منذ عقد الخمسينات في دراسة مشاكل إدارة المدن العملاقة Metropolitanوإعادة التطوير الحضري لمراكز المدن. في نهاية الخمسينات بوشر بمشروع يعتمد تحديد المناطق المحتاجة Gray Areas وترتيبها حسب الأولويات بهدف معالجة المساكن المتداعية في مراكز المدن. يقطن هذه المناطق المهاجرون الوافدون من دول أمريكا اللاتينية، فاقدي الخبرة المهنية ويعملون في مهن واطئة الأجور. هدف المشروع تحسين فرص العمل لهم من خلال تطوير نظام تعليمي خاص وتوفير مستلزمات الدراسة. بوشر بتنفيذ المشروع في مناطق أوكلند، نيوهيفن، بوستن،ونيويورك ((ركز هنا على مشاكل إنحراف اليافعين)). وقد كانت مخصصات المشروع عام ١٩٦٤ عشرون مليون دولار. لقد ركزت المؤسسات الأولى على العلاقة بين فرص التقدم الإقتصادي والمستوى التعليمي وحماية الشباب من الإنحراف.

قدمت الحكومة الفدرالية الأمريكية خلال عقد الستينات برامج إصلاحية عدة منها الحرب على الفقر وقانون الفرص الإقتصاديةوقد أثمرت هذه المشاريع في توفير فرص العمل للإقليات العرقية والقومية وفقراء المدن الأمريكية. ومن المشاريع الأخرى التي إعتمدت المناطق أساسا لها برنامج نموذج المدن الذي شمل خططا محلية لإعادة بناء وتحسين الظروف السكنية في المناطق المتدنية العمران Slums. وكان هدف هذه المشاريع تحسين الأوضاع الإجتماعية والتعليميةوالصحيةوتوفير فرص العمل في هذه المناطق غطت هذه البرامج مائة وخمسون مدينة أمريكية صرف عليها تسعمائة مليون دولار (Eyles 1979).

يقوم الجغرافي بإسقاط البيانات على الخرائط بقصد تحديد الأنماط المكانية للظاهرة أو المشكلة قيد الدرس، ومحاولته تفسير التوزيع الناتج عن هذه الإسقاطات من خلال البحث عن صلة بين توزيعات الظاهرة مع توزيعات عوامل أخرى يفترض وجود تأثير لها، له أهميته التي تتمثل ب:-

أ- إنه يؤرخ جغرافيا حالة يمر بها المجتمع والبلد. لمثل هذه الدراسات أهمية في تحليل المجتمع وتحديد مسار تطوره.

ب- إنه يوفر أرضية جغرافية أعمق للمناطق التي تعاني أكثر من غيرها من المشكلة أو الظاهرة قيد الدرس. إنه يحدد حجم المشكلة وتباينها مكانيا.

ج- تأشيره للعوامل ذات التأثير يوجه أظار الباحثين الآخرين (من إختصاصات عملية أخرى) إليها، أو إهمالها في حالة عدم ثبوت وجود الصلة إحصائيا.

د- يساعد في تقييم سياسات الدولة ومتابعة Monitoring تنفيذها. فلأقاليم والمناطق لا تقدم تفسيرا للظواهر قيد الدرس، بل دورها في توجيه البحوث اللاحقة لدراسة متغيرات معينة أو مشكلة أو منطقة محددة.

والأنماط المكانية تعتمد كأساس للتعليم والتفسير الإستنتاجي، وبمحصلتها النهائية قد تؤدي إلى وضع فرضيات وبناء نظريات عن التباين المكاني. (Golledoe And Amedeo 197).

المبحث السادس
الجغرافيا والسياسة الإجتماعية للدولة

يقصد بمصطلح سياسة Policy هنا الإجراءات التي تتخذها الدولة لتضمين ستراتيجها وخططها لتنظيم البلاد وحل المشاكل الداخلية، إنها أسلوب معالجة الوضع الداخلي في البلاد. والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن: ماعلاقة الجغرافية في هذه السياسة؟ ومنذ متى الجغرافيون معنيون بالسياسة الإجتماعية للدولة؟ وهل لهذه العلاقة صلة بالجغرافية السياسية Political Geography ؟

تبحث الجغرافية السياسية في الدولة وعناصرها وعلاقاتها الخارجية، جغرافية العلاقات الدولية. إنها فرع مستقل كليا من فروع الجغرافيا. وكلتا السياستين الداخلية والخارجية تكملان بعض، فهما كوجهي عملة واحدة تجسد الفكر العقائدي الذي يقود الدولة وينظم أعمالها. ويرجع إهتمام بعض الجغرافيين بسياسة الدولة إلى إتباعهم منهجا بحثيا تطبيقيا يضع المعرفة الجغرافية والخبرة في التحليل المكاني في خدمة صانعي القرارات يعتمد هذا المنهج في فروع الجغرافية الطبيعية والبشرية كلها وبدون إستثناء. إنه منهج تطبيقي Applied Approach ذو منحنى لدراسة مشكلة وعلى صلة بسياسة الدولة الوقائية والعلاجية. إهتمامنا منصب هنا على دورالجغرافي في دراسة المشاكل الإجتماعية وتحليلها مكانيا والمساعدة في رسم السياسات العلاجية والوقائية على أساس حاجة كل منطقة ومتطلباتها.

ولكل جديد مؤيدون ومعارضون، ومن المتحمسين لهذا المنهج الجغرافي الأمريكي G.F.White الذي يرى أن لا ضرورة من إجراء البحوث والدراسات مالم تكن نتائجها واعدة بتحسين أحوال الناس وتطوير أوضاعهم نحو الأحسن، ومالم يكن الباحث أو الباحثون مهيأون للقيام بخطوات عملية للمساعدة في ترجمة النتائج وتحويلها إلى أفعال (Ehite 1978). وكذلك يرى ضرورة الإبتعاد عن السؤال الذي يطرحه البعض: هل هذا بحث جغرافي أم لا؟ وعوضا عنه سؤال: هل هذا البحث متميز أم لا؟ وهل يستطيع السائل القيام به ؟

يعتقد Coppock بأن على الجغرافيين أن يعرضوا على المجتمع الجامعي والحكومة والملأ قدراتهم وخبراتهم البحثية للمساهمة الفعالة في دراسة بعض المشاكل التي يواجهها المجتمع ومعالجتها (Coppock 1978). ويذكر بمؤتمر ستوكهولم عن البيئة البشرية وما أثاره من تساؤلات حول الموارد الطبيعية وإعتماد الحياة عليها والحضور الفعال للجغرافين في هذا النشاط العلمي العالمي.

يرجع House بداية مساهمة الجغرافيين في المساعدة في رسم السياسات الإجتماعية للدولة إلى أوائل خمسينات هذا القرن (House 1973) حيث تشعبت الفعاليات بين البحث والعمل المهني والإستشاري وتوجيه مناهج الجغرافيا في الجامعات نحودراسة المشاكل وسبل علاجها.

انصبت مساهمات الجغرافيين الأمريكان في البداية نحو دراسة المخاطر الطبيعية وإختبار مشاريع الطرق السريعةوتقيمها وتنظيم استثمار الموارد الطبيعية. أما في بريطانيا فقد توجه الجغرافيون لدراسة المشاكل الحضرية ولإقليمية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتبدلات التقنية في الصناعة. وقد قدرت نسبة العاملين في مجال التخطيط في بريطانيا من حملة الشهادة الجامعية في الجغرافيا بنحو (٤٠٪) من مجموعة العاملين في هذا الميدان المتعدد الإختصاصات. فقد عمل الجغرافيون الإنجليز كاستشاريين في العديد من مجالات رسم السياسة المحلية والإقليمية ولجانها المختلفة. يرى Harvey أن الجغرافيا قد خدمت الإمبراطورية البريطانية سابقا وإن التغييرات التي طرأت عليها قد جاءت نتيجة تكيفها مع الظروف الخارجية الجديدة (Harvey 1978). في كلتا الحالتين خدمت الجغرافيا سياسة الدولة الخارجية ثم الداخلية.

على الرغم من هذه المشاركة الواسعة للجغرافيين في ميدان رسم السياسة الداخلية للدول إلا أن Coppock يعتقد بأنها مهملة بعض الشيء لأسباب عديدة منها :-

١- قلة إهتمام الجغرافيين بدراسة سياسة الدول الداخلية (الإجتماعية) ومتابعتها.

٢- لم تصمم معظم البحوث التطبيقية للإجابة عن تساؤلات ترتبط بالسياسة الإجتماعية للدولة، ونادرا ما تكون كذلك.

٣- قيام البحوث التطبيقية بتقييم السياسات القديمة دون تقديم البدائل المناسبة للمستقبل.

٤- عدم إستيعاب العديد من المسؤلين في الدولة للأبعاد المكانية للمشاكل المطلوب منهم دراستها وإيجاد الحلول لها.

٥- وقوف بعض المسؤلين في الدولة موقفا سلبيا من الجغرافيا نتيجة سوء فهمهم لها بسبب طبيعة المناهج في المدارس.

ومن أجل فسح المجال واسعا أمام المنهج التطبيقي ذي التوجه لدراسة مشكلة ورسم السياسة العلاجية والوقائية لها يقترح كوبوك:-

١) تحديد المجالات التي يستطيع الجغرافيون المشاركة بها.

٢) دعم وتشجيع المشاريع البحثية التي توضح الطرائق والمناهج التي يعتمدها الجغرافيون والتي تصب في خدمة صانعي القرارات.

٣) فتح حوار بين الجغرافيين والمعنيين برسم سياسة الدولة القومية والإقليمية والمحلية من خلال عقد ندوات وحلقات نقاشية تعنى بموضوعات ذات إهتمامات مشتركة.

إن الفصل بين البحوث الصرفة والتطبيقية في الجغرافيا غير مناسب، إذ إن العديد من المفاهيم الحديثة والتطور في إستخدام التقنيات التحليلية (الإحصاءات المكانيةSpatial Statistics خاصة) قد جعلت الجغرافيين المزودين بهذه الأدوات أقرب في منحاهم إلى المنهج التطبيقي. كذلك تلتقي البحوث الصرفة مع التطبيقية في الدراسات السلوكية والتوقع للمستقبل. فالعديد من البحوث الموجهة لخدمة سياسات الدولة الإجتماعية تشمل، وبصورة متعاظمة، تقيما للسياسات وتأثيراتها والتوقع لتأثير السياسات البديلة. تتضمن كلتا العمليتين إستيعابا للسلوك البشري بحالته الإجمالية وطرق صناعة القرارات. وتتجه معظم السياسات لتحديد المستقبل أو بمنظور مستقبلي ولكن الجغرافيون، مع بعض الإستثناءات، معنيون بالماضي والحاضر. وحتى الحاضر عندما تنتهي عملية تحليل وتقييم بياناته وسياساته يكون قد أصبح ماضيا.

لجميع التوقعات معطيات مكانية ولكن التوقعات التي ترد عن المتخصصين بالإقتصاد القياسي وغيرهم غير مكانية بدرجة كبيرة. فعلى الجغرافيين أن يطوروا تقنيات التوقع المكانية والنماذج النظامية التي تمثل قطاعات من العالم الفعلي التي يمكن إعتمادها لمعرفة تأثير التبدلات في سياسة الدولة.

تتطلب عملية القيام بالبحوث التطبيقية ذات الإرتباط بسياسة الدولة مساعدة من زملاء آخرين لتطوير الخبرة والقدرة على معالجة مختلف أنواع البيانات وتقييم مصادرها. كذلك تستوجب إبراز دور الخرائط في دراسة المشكلة قيد الدرس وتحليل نتائجها وإسقاط السياسات المقترحة عليها. وقد تقدم علم رسم الخرائط كثيرا وأصبحت الحاسبة الإلكترونية أداة فاعلة في الرسم وسرعة الإنجاز ودقته. بإمكان الجغرافي إذا اعتمد التقنيات الحديثة في رسم خرئط متعددة الأبعاد توضح التبدلات الحاصلة والمتوقعة في المشكلة قيد الدرس و/أو السياسات المتبعة والمقترحة حينها سيحدد مكانا بارزا للخارطة في عملية تنفيذ السياسات ومتابعتها.

يصف بيتر كولد مساهمة بعض الجغرافيين بسياسات الدولة الداخلية والخارجية بالسلاح ذو الحدين، وتعبيره أن ميزانية البحوث في المصادر العسكرية مغرية خاصة وإن الأكاديميين، كما هم المدرسون عادة ذوي رواتب قليلة نسبيا. وإن ميزانية البحوث من أي مصدر تشكل فوائد و مخاطر في وقت واحد. فالنقود قوة وجميع القوى تؤدي إلى التخريب. فالخوف من أن توجه البحوث الجغرافية باتجاهات معينة. (Gould, 1985) ويدافع كولد عن هذا المنحنى الجديد برفضه وصف الجغرافيا بعلم هدفه الرئيسي الترويج للحرب والتلويح بها. فإدانة الجغرافيا لمجرد إشتغال بعض الجغرافيين بالإستخبارات العسكرية يشابه إدانة الرياضيات لأن العديد من البحوث السرية والعمليات الإستخبارية تعتمدها في التحليل. ويؤيد كوبوك انغماس بعض الجغرافيين بالبحوث ذات الصلة بسياسة الدولة مبررا ذلك لأنها:-

١- توفر فرصة للحصول على معلومات وبيانات لا تتيسر بسهولة.

٢- توفر فرصا لإختبار الأفكار والآراء والمفاهيم وبالتالي تطويرها من خلال التجربة العملية.

٣- توفر فرصة للنظر إلى العالم الفعلي من الداخل مما قد يساعد في بناء نظرية وتطويرها.

٤- توفر فرصة لتقديم تقنيات جديدة وإختبارها.

٥- توفر فرصة اكتساب خبرة في إدارة وتنظيم المشاريع البحثية على المستوى الكبير ومعالجة كميات هائلة من البيانات وتحليلها.

لم يمر العالم سابقا بحالة من التغيرات السريعة والتبدل في المعرفة وطرق التحليل كما يحدث حاليا. وفي الوقت الذي يصغر العالم بتقدم تقنيات النقل والإتصالات تزداد التجزئة من خلال التعصب الديني والطائفي والعرقي والحضاري عبر العالم الواسع، لذا يتوجب البحث عن سبل لاستثمار الفرص المتوفرة ومواجهة المخاطر. وقد يعني هذا تغييرا جذريا في مناهج الجامعات ونظمها التعليمية. الأهم من جميع التساؤلات هو: أين نقف كجغرافيين قياسا إلى مشاكل المجتمع الذي ننتمي اليه؟ فعلى كل واحد منا أن يسأل نفسه: هل هناك شيء في ما يقوم بتدريسه أوببحثه يساعد الآخرين في زيادة طاقاتهم وتقوية مواقفهم للبقاء والعيش في عالم آمن؟ ما أهمية التخصص العلمي بينما العالم والروح الانسانية تتراجع إلى الوراء. (Whete, 1978).